

أصول السلطة السياسية وظائفها الاجتماعية

دراسة مقارنة بين "المغيلي"
و"ميكيافيلي"

أ. إيتسام علي مصطفى حسين (*)



مقدمة:

هذه الدراسة مغامرة في إطار دراسات النظرية السياسية المقارنة لسببين رئيسيين: الأول هو أنني أحاول الكشف عن معنى السلطة السياسية وأصول شرعيتها ووظائفها الاجتماعية بالمقارنة بين مفكرين لكل منهما رؤيته المعرفية والحضارية الخاصة، والمضادة لرؤية الآخر في أغلب الأحيان. هذان المفكران هما أبو عبد الله المغيلي ونيقولا ميكيافيلي، وقد عاشا في أواخر

القرنين التاسع والعاشر الهجريين — السادس عشر الميلادي على وجه التقريب . ولم يسبق أن اهتمت البحوث والدراسات السياسية والاجتماعية بعقد مثل هذا النوع من المقارنة بين شخصيتين ينتمي أحدهما لعالم الأخلاق والمثاليات، وينتمي الآخر إلى عالم اللاأخلاق والبراغماتية، حسب التعبيرات المعاصرة؛ ففيم المقارنة، وعلى أي أساس ستكون الموازنة بينهما بشأن قضية السلطة السياسية؟ هذا هو

(*) مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة.

التحدي الأول للمغامرة. أما السبب الثاني للمغامرة فهو أنني سأقارن بين نصين أحدهما مغمور لا يعرفه إلى القليل النادر من المتخصصين في النظرية السياسية وهو كتاب "تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين" للمغيلي، والثاني مشهور ذائع الصيت شرقاً وغرباً في حقلتي النظرية السياسية والفكر السياسي على وجه الخصوص. فكيف نعدل في البحث والمقارنة بين "نص مغمور" و"نص مشهور"؟، وهذا هو التحدي الثاني لهذه المغامرة البحثية.

إن الحد الموضوعي لهذه الدراسة هو "قضية السلطة السياسية" من حيث أصول شرعيتها ووظائفها الاجتماعية لدى كل من المغيلي وميكافيلي، وليس من مهمتنا التطرق إلى بقية أفكار ورؤى الرجلين إلا بالقدر الذي يزيد موضوعنا وضوحاً. وتعتبر السلطة السياسية مبحثاً رئيسياً في مجال العلوم الاجتماعية عامة، وفي مجال علم

الاجتماع السياسي على وجه الخصوص. وقد شهدت الأوساط الأكاديمية في تلك المجالات اهتماماً ملحوظاً واجتهاداً معتبراً من أجل فهم ظاهرة السلطة، وتفكيكها إلى العناصر المكونة لها. وتوصلت تلك الاجتهادات العلمية الحديثة، ضمن ما توصلت إليه، إلى أن السلطة كانت ظاهرة محل اهتمام الحضارات الإنسانية بشكل عام وأن هذا الاهتمام بالسلطة قد ظهر من خلال كتابات وإسهامات مفكرين وفلاسفة ومنظرين وعلماء ينتمون إلى مختلف الحضارات الإنسانية على مر العصور.

بيد أن الأهم من ذلك هو اختلاف جوهر مفهوم السلطة عند أبناء تلك الحضارات الإنسانية لاعتبارات السياقات التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي شكلت وعي من أسهموا في تعريف مفهوم السلطة وتفصيل أبعاده المختلفة. وهو أمر طبيعي لاعتبارات

اختلاف تصور كل حضارة عن السلطة وأسسها التي تعطيها القوة الفعالة على أرض الواقع. فثمة من يرى في القوة المادية الأساس الأوحد للسلطة، ومنهم من يرى في الدين ذلك الأساس، ومنهم من يراه في الانجاز الاقتصادي ، ومنهم من يرى أن أساس السلطة هو توليفة من تلك العناصر.

وقد وقع اختياري على كل من "المغيلي" و"ميكافيلي" لعدد من الاعتبارات، لعل أهمها هو كون المفكرين من أبرز وأشهر منظري السلطة في الفترة الزمنية التي عاشاها (أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري-القرن السادس عشر الميلادي)، إلى جانب هذا التزامن التاريخي نفسه. والفرضية الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدراسة هي وجود قدر من الاتفاق بين ما طرحه كل من "المغيلي" و"ميكافيلي" عن السلطة، رغم اختلاف انتمائهم الحضاري. لكن قبل الخوض في

مفهوم كل من "المغيلي" و"ميكافيلي" عن السلطة، يحسن البدء بمقدمة تعريفية ببعض الإسهامات العلمية الحديثة نسبياً في مجال تعريف مفهوم السلطة وذلك لتكوين فكرة عامة عن التصورات المختلفة للمفهوم من ناحية، ثم أتناول من ناحية أخرى بإيجاز مجموعة المفاهيم التي يستدعيها مفهوم السلطة.

سوف أركز في هذا البحث على مفهوم السلطة عند كل من "أبو عبد الله محمد بن عبدالكريم المغيلي التلمساني" من مراكش في كتابه "تاج الدين: فيما يجب على الملوك والسلطين"، و"نيكولا ميكافيلي" في كتابه "الأمير"، وهما منتميان إلى حضارتين إنسانيتين مختلفتين. الأولى هي الحضارة الإسلامية، والثانية هي الحضارة الغربية. وهدفنا هو الوقوف على أهم جوانب الاتفاق والاختلاف التي تتسم بها تصورات هؤلاء عن السلطة والبحث عن

تفسير هذا المشترك والمختلف حول مفهوم السلطة لديهم.

وعليه، فإن هذه الدراسة تتناول ثلاثة موضوعات تتصل بمفهوم السلطة: أولها، يتعلق ببعض الإسهامات العلمية الحديثة في مجال تعريف السلطة وبعض المفاهيم المرتبطة بها. وثانيها، يبحث في السياق الحضاري والتاريخي والسياسي لكل من "المغلي" و"ميكافيلي". أما ثالثها، فأخصصه لتحليل أبعاد مفهوم السلطة لدى كل منهما.

أولاً: في تعريف السلطة

إن "السلطة" هي محور اهتمام العديد من الكتب والدراسات والبحوث الأكاديمية في الشرق والغرب قديماً وحديثاً، وهو ما يجعل الوقوف على تعريف واحد للسلطة أمراً شبه مستحيل.

لعل أبسط تعريفات "السلطة" هو أن: "السلطة على" authority over تعني سلطة أو سلطان أو سطوة

أو حكم أو ثقة من يوثق بقوله أو حكمه^(١). لكن لكل سلطة معان متنوعة بتنوع دائرة الأفكار التي تنتمي إليها، وهي تتمتع بـمضمون انفعالي أيديولوجي كثيف. فكلمة "السلطة" تثير لدى الاتجاه السياسي "الفوضوي" مشاعر الرفض والكره، بينما تثير لدى أنصار الاتجاه الملكي مشاعر التقديس والخضوع، وما بينهما مروحة من المواقف تنبع من الاختلاف في المبادئ السياسية لدى التيارات المختلفة^(٢).

كما يعرفها "رود هاج" Rod Hague وآخرون على أنها الحق في الحكم. فهي توجد عندما يدرك المرؤوسون حق رؤسائهم في إصدار الأوامر^(٣).

لكن مقابل التعريفات البسيطة أو المبسطة للسلطة، ثمة تعريفات أكثر تعقيداً وتنوعاً. فعلى سبيل المثال، يعرف قاموس "أو كسفورد" المختصر للمصطلحات السياسية "السلطة" على أنها "الحق أو القدرة، أو

كلاهما، على قبول المقترحات والوصفات والتعليمات المقدمة دون اللجوء إلى الإقناع أو المساومة أو القوة"^(٤).

وإذا أردنا أن نقدم تعريفاً عاماً للسلطة، نقول إنها الحكم المعترف به بوصفه شرعياً، كما أنها الحكم المقبول والمحترم. وهناك أنواع من "السلطة" بقدر ما هنالك أنواع من الحكم، بالمعنى الذي أشرنا إليه^(٥).

لكن العلاقة بين "السلطة" و"الحكم" ليست بالبساطة التي يمكن أن تتبادر إلى الذهن. فالحكم قد يمارس بالاستناد إلى القوة وحدها، وبذلك لا يعود باستطاعتنا إطلاق تعبير "السلطة" عليه. فـ "السلطة" الحقيقية هي التي تتمتع بالحق في قيادة الآخرين وفي ممارسة النفوذ عليهم. وبدون الحق الشرعي، لا سلطة شرعية وإنما مجرد حكم يفرض نفسه بالاستناد إلى القوة وحدها.

والشرعية تتضمن معنى الأخلاق والمصلحة العامة. ومن هنا، قيل إن

السلطة الشرعية هي السلطة التي تقوم على التوافق والمشاركة. أما في الميدان الثقافي، فإن كلمة سلطة قد تعني معنيين معاكسين:

فهي من ناحية، مصدر الأفكار والمعتقدات المفروضة من الخارج على المثقف أي على ميله الطبيعي إلى النقد وعلى تجربته الشخصية. وهي من ناحية أخرى، "السلطة" التي يتمتع بها رجل العلم بالاستناد إلى قيمته العلمية والأخلاقية. وهي سلطة تمارس أديباً على أقرانه وعلى الدائرة المعنية مباشرة، أو بشكل غير مباشر بعلمه.

كما أن السلطة قد تعني القوة أو القدرة Pouvoir، لأن لكلمة "السلطة" معنى عام جداً، وهو يستخدم على مستويات متنوعة جداً من الواقع. فحين تعني كلمة pouvoir القدرة، يكون معناها القدرة على فعل هذا أو ذاك، وتحقيق عملية ما. وهي بصورة عامة، كل قدرة على العمل، وهي مرتبطة بفكرة القوة

والطاقة والممارسة والاستطاعة سواء المادية أو الذهنية، الإدارية أو المعنوية. وعندما يمارس فرد أو جماعة على آخرين عملاً قادراً على توجيههم أو إرغامهم، يكون لأشكال القدرة (أو "السلطة") التي تظهر طابع اجتماعي بالضرورة، وهذا فهم يهم إذا علم الاجتماع^(٦).

لكن مفهوم القدرة (أو "السلطة")، حتى على المستوى السوسيولوجي، هي شكل من أشكال العلاقات غير المتساوية بين واقعين (أفراد، جماعات، قوى... إلخ) مع عدم التشابه بين الواقعين والذين يمارس أحدهما تأثيراً (نفوذاً) على الآخر.

أما "السلطة" السياسية Le Pouvoir Politique فهي مركز قوة يتولى في كل مجتمع من المجتمعات الحكم ويمارسه. وتسمى الأجهزة التي تمارس السلطة السياسية في الدولة في الديمقراطيات التقليدية سلطات عامة. وهناك فصل بين سلطات

ثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية. والسلطة الملموسة، هي بصورة عامة، إما السلطة التي تحكم الدولة وإما بصورة خاصة الأشخاص أنفسهم اللذين يمارسون الحكم.

فهذا الحكم، هو إذن، تنظيم حق القيادة وحق الإرغام وتحتسيده لمصلحة البلد، وهو حق يعترف المواطنون بأنه ضروري لحسن سير حياتهم في المجتمع وهذا الحق يعينه ويحدده الدستور.

وأخيراً، فإن علم السياسة يعتبر "السلطة" والحكم بصفتهما هدفاً متميزاً للدراسة. وهو يتفحص بصورة خاصة مصدر "السلطة" وشرعيتها^(٧).

أما المفاهيم التي يستدعيها مفهوم "السلطة"، فهي كثيرة... وربما تكون كل المفاهيم سياسية، وذلك لاعتبار أن السلطة تتصل ولا تنفصل عن الدولة. وبما أن الدولة هي القائم على المجتمع، فمفهوم "السلطة" يستدعي العديد والعديد من المفاهيم.

الديموقراطي، ولكن يمكن أن تؤسس أيضاً على حكم ملكي. أو حتى كاريزماتي. فالمعيار هو قبول السلطة أو قبول من يتولى السلطة. فإذا ما ارتضى أي مجتمع إنساني آلية للصعود لمقاعد الحكم، كانت "السلطة" متمتعة بالشرعية^(٤). ومن ثم، فإن مفهوم الشرعية يتسم بدرجة معتبرة من المرونة التي لا تتوافر لغيره من المفاهيم ومنه مفهوم "السلطة" نفسه.

وبما أن "السلطوية" هي أحد مشتقات كلمة "السلطة" وهي أيضاً أحد المفاهيم التي يستدعيها، فإن "جاك بلانو" Jack C. Plano و"ميلتون جرينبرج" Milton Greenberg يعرفان السلطوية على أنها شكل حكم سلطوي، حيث يتم تركيز "السلطة" السياسية في رجل واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد. وتعلي النظم السلطوية من قيم الطاعة وانصياع الناس للحكام والسلطة غير المقيدة للحكام على رعاياهم. ويتم

فعلى سبيل المثال، يستدعي مفهوم "السلطة" مفاهيم القوة والشرعية والسلطوية. وقد ظهرت تلك المفاهيم المستدعاة من خلال التعريفات التي تم طرحها آنفاً بصورة أو بأخرى. فـ "السلطة" هي علاقة قوة بالأساس. كل التعريفات التي تم تقديمها تربط "السلطة" بوجود صاحب سلطة ومن تمارس عليه تلك "السلطة"، والقوة هي علاقة، في العديد من تعريفاتها، "القدرة على جعل "أ" يفعل "ب" والذي لم يكن "أ" ليقوم به لولا ممارسة القوة عليه من قبل "ج"^(٥). فإذا كانت "السلطة" هي القوة المقبولة، أو قبول القوة، فهي إذن قوة تتمتع بسمة أو خاصية القبول.

أما الشرعية، فهي تلك التي تنتج عن قبول "السلطة". فالحاكم ذو الشرعية هو الحاكم الذي يمارس "السلطة" بناء على رضا محكوميه. ولا يعني ذلك أن يؤسس حكمه أو سلطته حتماً على الانتخاب

استخدام المصطلح عادة من أجل وصف الأشكال الحديثة من الحكم المطلق absolutism^(١٠).

بهذا المعنى، وجدت السلطة في كل المجتمعات، وعرفتها جميع الحضارات، وذلك لكونها جزءاً من واقع أي مجتمع إنساني اجتماعي أو سياسي أو غيره. ومن ثم، كان الاهتمام بظاهرة السلطة شكل من أشكال الاهتمام بالواقع الإنساني نفسه. كما كان من الطبيعي أن تتباين مضامين السلطة، باختلاف السياقات الحضارية والتاريخية التي يعيش فيها المهتمون بظاهرة السلطة والتأصيل لمفهومها. أما استدعاء مفهوم السلطة لمجموعة أخرى من المفاهيم، مثل: الدولة أو الشرعية أو القوة، فما هو إلا انعكاس لمحورية السلطة كظاهرة اجتماعية سياسية مهمة.

ثانياً: السياق الحضاري والتاريخي
لا تنفصل أفكار أي مفكر من

المفكرين عن السياق الحضاري والتاريخي الذي يعيشه وينطبق ذلك أكثر ما ينطبق على مفكرينا "المغربي" و"ميكافيلي".

فأبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني المراكشي المغربي هو أحد أعلام الفكر السياسي الإسلامي، خاصة في الفترة التي عاشها وهي القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري. وقد عاصر غيره من أعلام الفكر الإسلامي، مثل "جلال الدين السيوطي". وكانت بينهما مراسلات. وسافر إلى اليمن حتى انتهى إلى "أهراء"، ووصل إلى مدينة "مسكيا" في سنة ٩٠٠، وله كتاب في الفرائض وله كتاب في الأحكام... أما كتاب "تاج الدين: فيما يجب على الملوك والسلاطين"، فقد ألفه أثناء تنقله وطبع بالعربية والإنجليزية^(١١).

والمغربي، إضافة إلى اهتمامه بالآداب السلطانية، هو في الأصل مفسر وفقه من أهل تلمسان اشتهر

بمناوئته لليهود. ورحل إلى السودان وبلاد التكرور لنشر أحكام الشرع وقواعده، وتوفى في توات "بقرب تلمسان". وله كتب منها "البدر المنير في علوم التفسير" و"مختصر خليل" في فقه المالكية و"مفتاح النظر" في علم الحديث، و"منح الوهاب" منظومة في المنطق، وله نظم، منه قصيدة عارض بها البردي^(١٢).

وكتابه "تاج الدين: فيما يجب على الملوك والسلطين" هو من النصوص السياسية النادرة في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، ويدل على أهميته ترجمته إلى الإنجليزية في وقت مبكر من القرن العشرين، في الوقت الذي لم تحظ فيه كتابات سياسية أخرى أكثر شهرة لا بهذا الاهتمام ولا بالترجمة إلى لغات أجنبية. وأهمية "تاج الدين" لا تتبع فقط من كونه نصاً موجزاً ونادراً، ولكن أيضاً من محتواه القيم الذي يعكس فهماً عميقاً للسلطة ولأبعادها وخصائصها وما ينبغي أن يرد عليها

من قيود.

فقد شهدت المرحلة التاريخية التي عاشها "المغيلي"، في نهايات القرن التاسع وبدايات القرن العاشر الهجري، تطوراتٍ جساماً في تاريخ الإسلام كله، وفي تاريخ الأندلس والشمال الإفريقي وبلاد الهوسا بصفة خاصة. وشملت الآتي:

- سقوط غرناطة سنة ٨٩٧ هـ، ١٤٩٢م في أيدي ملكي قشتالة وأراجون والقضاء نهائياً على الحكم الإسلامي في الأندلس.

- كثرة الإمارات والممالك الإسلامية في شمال وغرب أفريقيا، وكثرة الحروب والفتن فيما بينها، ووهنها إلى درجة العجز عن نصره آخر حكام غرناطة من بني نصر، وعجزهم أيضاً عن مقاومة عدوان البرتغاليين ووقف توغلهم في شمال إفريقيا وغربها.

- تزايد قوة الفرنجة ونفوذهم بقيادة البرتغاليين الذين استولوا على غرناطة ووصلوا آنذاك إلى الشواطئ

الإسلامية في المتوسط والأطلسي وبلغوا ساحل غينيا في غرب إفريقيا. -قيام أمراء وسلاطين بلاد الهوسا- التي زارها "المغيلي" في ذلك الحين- بحركة إصلاحية في ممالكهم بهدف تقويتها^(١٣) والمحافظة عليها من الأخطار المحيطة بها من داخلها (حيث كان الفساد مستشرياً وكانت الفتن والمنازعات والمظالم شائعة) ومن خارجها (حيث كانت تهديدات الفرنج والبرتغاليين على مرمى حجر منهم)^(١٤).

وعليه، فإنه كان من المنطقي، بل والطبيعي أن ينصرف اهتمام "المغيلي" إلى الإصلاح السياسي بوصفه "أداة إنقاذ" لدولة الإسلام من حالة الضعف والوهن التي عصفت بها بشكل عام وفي شمال أفريقيا بشكل خاص. وهو ما تم الاستدلال عليه من خلال قراءة نصه "تاج الدين..."، والذي نفصل في أهم محاوره عما قريب.

وعلى الجانب الآخر، ولد

"نيكولا ميكيافيلي" في ١٤٦٩م أو ٨٧٣-٨٧٤هـ ، وبدأ مشواره السياسي في عام ١٤٩٨م أو ٩٠٣-٩٠٤ هـ ، حيث عمل سياسياً في المدينة-الدولة المستقلة لفلورنس، حيث انخرط في المهام الدبلوماسية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وخلال تلك الرحلات، التقى بعدد كبير من المسؤولين وكبار رجال الدولة مثل بابا الفاتيكان وملك فرنسا^(١٥).

بعد أكثر من عقد من الخدمة العامة، أقاله أمير فلورنس من وظيفته بعد أن افترقت الجمهورية، وكان السبب الرئيسي في إقالته هو اعتباره جزءاً من النظام القديم. وقد فشل "ميكيافيلي" في استمالة النظام الجديد وانتقل إلى دراسة العملية السياسية بدلاً من الانخراط فيها. والغريب هو أن الكتب التي اشتهر بها "ميكيافيلي" قد نشرت بعد وفاته.

أما كتابه "الأمير"، وهو أشهر إسهاماته، فقد كتبه في عام ١٥١٣م أو ٩١٨-٩١٩ هـ ، رغبة منه في

المشاركين في الشأن العام الأهداف
أو الغايات النبيلة.

يبدو مما سبق، أن "ظروف"
كتابة نصي "تاج الدين" و"الأمير"
يوجد بينها قدر كبير من التباين،
سواء بين الدوافع الشخصية للكتابة
عند كل من "المغيلي" و"ميكيافيلي"
أو بين السياق الحضاري الذي انخرط
منه كل منهما. ويبقى أن نرى كيف
انعكس هذا الاختلاف على ما قدمه
كل منهما من أفكار وتصورات
حول مفهوم "السلطة" وأبعادها
المختلفة.

- ثالثاً: أبعاد مفهوم السلطة
لدى كل من "المغيلي"
و"ميكيافيلي":

إن قراءة كلا النصين "تاج الدين"
و"الأمير" قراءة مقارنة ليست بالأمر
الهيّن؛ بل تحتاج إلى قدر كبير من
الدقة والتأمل في كثير من التفاصيل
والخلفيات الحضارية والمعرفية
للرجلين. وهو ما حاولت القيام به
في حدود المهدف من هذا البحث.

التقرب إلى أسرة الميديتشي الحاكمة
the ruling medici family. وقد
عول "ميكيافيلي" على شخص
الحاكم ومهاراته وقدراته الذاتية التي
تمكنه من الإبقاء على الدولة
ونجاحها.

ولميكيافيلي كتب أخرى مهمة
مثل كتابه "فنون الحرب" *"Dell'arte della guerra"*
والذي كتبه في عام
١٥٢٠م أو ٩٢٦-٩٢٧ هـ،
ويناقش نفس موضوع كتاب
"الأمير"، حيث عدد في "فنون
الحرب" الإجراءات الضرورية اللازمة
لاكتساب القوة المسلحة وكيفية
استخدامها. كما كتب في عام
١٥٣١م أو ٩٣٧-٩٨٣ هـ
"خطابات مع ليفي" *discourses with Levy "Discorsi sopra la prima Deca di Tito Livio"*
وفيه راجع تاريخ روما وركز على أهمية
الثروة وأبدى إعجابه بالحكومة
الجمهورية، وركز أيضاً على كفاءة
الطرق التي يحقق من خلالها كل

الاهتمام بالتحذير من هوى النفس
أمراً في محله.

ثانياً، إن الفكرة المحورية التي
تسيطر على كتاب "الأمير" هي
عرض وتقييم عدد من الطرق
للسيطرة على الإقليم والحفاظ على
تلك السيطرة. أما معيار المفاضلة بين
تلك الطرق وبعضها، فهو تعظيم
المجد الشخصي للأمير، وفي نفس
الوقت خدمة الصالح العام.

وقد كان تركيز "ميكيافيلي" على
النجاح العملي بأي وسيلة، حتى على
حساب القيم الأخلاقية التقليدية، هو
السبب في اكتساب "ميكيافيلي"
سمعة القسوة والخداع والتوحش^(١٦).
كما ظهر حرص "ميكيافيلي"
على إرضاء الأمير من خلال
الكتاب، خاصة في آخره حيث يشير
إلى العهد الماضي للحاكم السابق
كأنه حالة فشل، وأن كل المساوئ
التي عاشتها إيطاليا كانت نتاجاً
طبيعياً لفقر الرشادة التي عانى منها
هذا الحاكم. وأكثر من ذلك، أن

ومن القراءة المنهجية الأولى للنصين
وما ورد فيهما بشأن السلطة، تبين
لي أن ثمة أربعة محاور رئيسية على
الأقل، لمفهوم "المغيلي" و"ميكيافيلي"
عن السلطة. ولكن، قبل الخوض في
تلك المحاور الأربعة، توجد
ملحوظتان أساسيتان جديرة بالذكر
وهما:

أولاً، فيما يخص كتاب "المغيلي"،
نجد أنه يطرح مفهومين شديدي
الأهمية والاتساق في مطالعته، وهما
مفهوما التقوى وهوى النفس. حيث
ربط "المغيلي" في بداية حديثه بين
تقوى الله والاعتصام بالله من هوى
النفس... وهو أمر ليس فقط منطقياً،
ولكنه أساسي عند الكلام عن
"السلطة"، خاصة في تلك الفترة
الزمنية التي كانت الممارسة تشير إلى
أن سلطة الدولة كلها في يد الأمير أو
الخليفة، وأنه كان يفعل بالمحكومين
كيف يشاء متى يشاء. وكان غياب
المؤسسية وما تفرضه من ضوابط
على الحكام والمسؤولين يجعل

الأمير الجديد، في رأي "ميكافيلي"، هو هدية من الله لتخليص إيطاليا من كل تلك المشاكل والصعاب^(١٧).

ومن ثم، فإن مفهوم "ميكافيلي" عن السلطة كان انعكاساً لطموحه الشخصي السياسي الدبلوماسي، وهو ما ظهر في كتابه "الأمير" بشكل واضح لا تخطأه العين. كما كان هذا الطموح الشخصي هو السبب في الذرائعية الشديدة التي اتسمت بها أفكار "ميكافيلي" التي أوردتها في كتابه، مع تركيز واضح على مسألة الفتوحات التي ربما رأى فيها "ميكافيلي" ما يغري أمير فلورنس الاستماع لنصائحه. ومن ثم، ضمه إلى حرس النظام الجديد.

١ - مسؤولية السلطة

يقول "المغيلي" في الفقرات الأولى من كتابه "تاج الدين"، "الإمارة بلوى بين الهوى والتقوى". ويتضح أنه على دراية بعمق النفس البشرية وخباياها في تلك العبارة المشار إليها، فقد قدم الهوى على التقوى، برغم

من أن التقوى هي الأعلى والأسمى والأفضل كما أنها هي ما يريد "المغيلي" من الحاكم أن يحققه.

يبد أن التراتبية التي قدمها تعكس فهم الإنسان وسرائره، حيث الهوى هو الأسهل والأقرب إلى النفس، وهو جزء أساسي ليس فقط من ممارسة "السلطة" وإنما أيضاً من أي عمل إنساني... أما التقوى، فهي على العكس من ذلك، تحتاج إلى الاجتهاد والجهاد والخروج عن الهوى ومقاومته، وكأنما يقدم "المغيلي" خطأً متدرجاً من الأسهل إلى الأصعب، من الأقرب إلى النفس البشرية إلى الأبعد منها، حينما يقول إن "الإمارة بلوى بين الهوى والتقوى".

ودونما الاستطراد في الحديث عن حيلة "المغيلي" وفطنته، نؤكد على أنه رأى في السلطة مسؤولية.... فقد ذهب "المغيلي" إلى أن كل من يملك العقل "الرشادة"، فعليه أن ينأى بنفسه عن "السلطة". ولا يدخل أبواب الحكم إلا مضطراً، أو كارهاً.

أما إذا ما اضطّر الإنسان إلى ممارسة "السلطة" والدخول إلى عالمها، وفقاً "للمغيلي"، فأول ما يجب أن يتذكره هو أنه ما زال بشراً، مثل كل البشر من حوله. ويكرر "المغيلي" أهمية الخوف من الله والسهر على خدمة الناس للذين ولاه الله عليهم، حيث أن الحكم ليس ميزة وإنما عبء ومسؤولية.

مع تأكيده على أهمية التواصل مع الرعية والعلم بقضاياهم، وعدم اتكال الحاكم على مجموعة من القضاة أو غيرهم من العاملين في الدول، والاهتمام بفئتين من الرعية، ألا وهما النساء والأطفال. وربما يعكس ذلك الاهتمام بتلك الفئتين تحديداً بصيرة "المغيلي". فهم الضعفاء من الناس والمستضعفين منهم، وبالتالي، فهم أكثر الناس حاجة إلى العدالة.

"ميكيافيلي" أيضاً رأى في السلطة مسؤولية.... ولكن بمعنى مختلف تماماً عن "المغيلي"، فوفقاً لـ "ميكيافيلي"،

تنبع المشكلة من أن التاريخ يظهر أن هؤلاء اللذين فعلوا الكثير من الأشياء العظيمة، كان لديهم القليل من الإيمان أو المعتقد، وأن هناك طريقتين للمنافسة: الأولى هي بالقانون والأخرى بالقوة، فالأسلوب الأول مناسب للإنسان، ولكن الثاني مناسب للوحوش. ولكن لأن الأول عادة لا يكفي، فإن اللجوء إلى الثاني محتمل جداً. وعليه، فإن الأمير عليه تحقيق التوازن بين الإنسان والوحش. وبما أن الشر هو جزء من التركيب الإنساني، فإن استخدامه من قبل الآخرين ضد الأمير يبرر لجوء الأمير له أيضاً. ولكن على الأمير أن يخفي صفات الشر والوحش التي يملكها ويظهر عكسها أمام الناس. وهنا، يتبادر إلى الأذهان واقع العديد من دول الغرب اليوم التي تسيطر عليها الرعة الشككية في الدفاع عن القيم والمبادئ العليا فيما تمارس السياسة وفقاً لقواعد الواقعية الكلاسيكية معلية المصالح على ما

عدها من قيم وأخلاقيات أخرى.

٢- شرعية السلطة:

على مدار كتاب "تاج الدين"، كرر "المغيلي" عبارة لا تعبر إلا عن اهتمامه الشديد بشرعية السلطة. تلك العبارة هي "رأس كل بلية، احتجاب السلطان عن الرعية". إن هذه العبارة جوهرية بالنسبة لفهم "المغيلي" وطرحه لمفهوم "السلطة". ويظهر ذلك بتكرار هذه العبارة في أكثر من موقع بالنص.

ومن أجل بناء شرعية السلطة، تطرق "المغيلي" إلى عدد من القضايا الفرعية المهمة، مثل مظهر السلطة. فقد حض الحاكم على حسن المظهر والتطيب والترين.... فإن هيئة الحاكم لا بد أن ترتبط بمظهر لائق، لكن مع ترك الإسراف والتطرف والمغالة. بل إن الضوابط التي أوردها "المغيلي" تكاد تقضي على فرص الحاكم في الخيلاء بنفسه أو الزهو بها. فعليه أن يراعي عدم التشبه بالنساء أو إفساد بيت المال أو التحلي

بالذهب أو الفضة أو الحرير"، وكل ما حرم الإسلام على الرجل".

ولكن المظهر ليس فقط ملبساً؛ فهو أيضاً سلوك. ومن ثم، دعى "المغيلي" الحاكم إلى الجلوس بشكل معين "التريع" وهو فيه دليل على التواضع.... وترك كثرة الحركة، لما في ذلك من ضياع الهيبة والوقار اللازم للحاكم، مع التأكيد على مراعاة حتى النظر إلى الآخرين وعدم التحديق في الآخرين "هامش العين"، والتفكر مع الإقبال على المحكومين لأداء حقوقهم وليس رياء. هذا وقد راعى "المغيلي" أدق التفاصيل، حتى فتح فيه للتثاؤب، فهو غير وارد إلا في أضيق الحدود.

وإذا ما أردنا التعبير عن تلك الفكرة في كلمات قليلة، فإن أفضل تعبير هو ملائمة مظهر الحاكم لمنصبه المهم، ملبساً وسلوكاً. ومن الغريب كون "المغيلي" صاحب النظرة الثاقبة والفهم الواسع قد أكد على مسألة المظهر دون أن يعيش في

العصر الحديث، حيث يحظى تعليم
الحكام كيفية ارتداء الملابس والقيام
بالسلوكيات والتصرفات اليومية
باهتمام كبير مبني على دراسات
علمية متنوعة.

ففي عالم اليوم، بدا شكل ومظهر
الحكام جزءاً لا يتجزأ مما يسمى
بالصورة العامة public image الخاصة
بهم. وهو ما انعكس في الاهتمام
ليس فقط بتاريخ الحكام السياسي
والاجتماعي وإنما أيضاً شكلهم
الفيزيائي، أصلهم العرقي، أسلوبهم في
الحديث والخطاب وتناولهم للقضايا
العامة المهمة. وتم انفاق ملايين
الجنيهات والدولارات على تحسين
قدرة الحاكم، بل والمرشحين
للمناصب العامة الكبرى، على أداء
تلك المهام بشكل جذاب يعظم من
احترامه، ويعزز من ثقة المواطنين فيه.
إن تلك الأشياء التي قد تبدو
بسيطة أو غير ضرورية هي في الحقيقة
شديدة التأثير في نفوس المحكومين...
إذ يرى المحكوم أن الحاكم سئ

الملبس والسلوك غير جدير بالطاعة
وإذا كانت "السلطة" تفتقر إلى
الطاعة، فإنها تنتهي وتزول.

كما طرح "المغيلي" قضية فرعية
أخرى وهي الصحبة؛ صحبة الأمير.
والمقصود هم معاونو الحاكم
وخادموه. وقد عرفهم باستخدام
معيارين: الوظيفة والصفات
الشخصية التي يمكن تلخيصها في
قيمة الورع. فمرة يشير إلى المعاون
من حيث وظيفته، وتارة يشير إليه
من حيث وظيفته وورعه.

وقد فصل "المغيلي" في مسألة
تلك الصحبة، فهم: "خدام بالحضرة
يتصرفون"، و"عقلاء يشيرون"،
و"أمناء يقبضون ويصرفون"،
و"كتاب وحساب يحفظون"،
و"رسل وجساس"، و"حفظه
وعساس"، ومن ذلك أيضاً "علماء
تقاة يرشدون"، و"أئمة فضل
يجمعون"، و"عدول يشهدون"،
و"محتسبون يكشفون ويصلحون"،
و"أرباب شرطة يزجرون"، و"شفعاء

يشفعون" و"قضاة ثقة يفصلون"
و"رجال معظمون لوجه الله"،
و"عمال يحبون حق الله"، و"وزراء لا
يخشون الا الله".....

هذا إلى جانب تخصيصه حالة
الحرب بعدد آخر من المتخصصين،
مثل "وزراء يجمعون الرجال ويخففون
الانتقال، ويحملون على الحرب وحمل
السلاح.... وجناحين من سائر الخيل
والرجال، وبلغاء ينشطون القلوب
ويقبحون الهروب، وعرفاء بالحروب
برأيهم تنكشف الكروب".

أما القضية الفرعية الثالثة التي
يتناولها "المغيلي" في بناء شرعية
السلطة، فهي التحذير من الجبن
والجبناء. فالجبناء ينتجون حالة من
الجبن العام ويدفعون الحاكم إلى
التخاذل والخنوع، فيما يحفز
الشجعان على الإقدام والمواجهة.
وتكون هذه الفكرة استكمالاً لما
قدمه "المغيلي" عن صحبة الأمير أو
"السلطة".

أما القضية الفرعية الرابعة في إطار

شرعية السلطة، فهي اختصاراً
"العدل". لأول وهلة، تبدو مسألة
الدعوة إلى العدل غمطية إلى حد كبير.
خاصةً، إذا ما أدركنا أن أغلب
منظري السياسة و"السلطة" تحديداً لم
يتوانوا عن التأكيد على ضرورة
الحرص على العدل في الحكم. وهو
ما يرتبط بدءاً بوظيفة القضاء أو
الحاكم بوصفه قاضياً، وهو ما
سيوضح فيما بعد.

بيد أن "المغيلي" له تصور دقيق
ومركب عن مفهوم العدل. تنبع دقة
مفهوم العدل لديه من استعارته
التعريف النبوي للعدل "أن يؤتى كل
ذي حق حقه من نفسه وغيره".
ويقدم العدل على أنه مفهوم "متعدٍ"؛
أي أنه ملزم للنفس وللغير، فيما
الإحسان مفهوم "لازم"؛ يلزم به
الإنسان نفسه دون غيره.

وعلى الحاكم حين يفصل في
خلاف بين خصمين أن يسوي
بينهما في الدخول والجلوس وحتى
النظر إليهما والكلام معهما، وغير

ذلك من الأمور المتصلة بهذين الخصمين، مع التأكيد على ضرورة عدم "إظهار" الحاكم الميل لأحدهما أو غيرهما. ويكون ذلك من خلال ترك التباس والتعجرف في أبسط الأمور مثل السلام، فلا يرد السلام إلا على من سلم عليه وبما سلم ليس أكثر ولا أقل، حتى يتبين له أن الشخص غير ذي صلة أو صفة في الخلاف محل الفصل.

وقد تطرق "المغيلي" إلى أدق تفاصيل العملية القضائية، فيلى جانب الأبعاد الإجرائية الذي سبق تناولها في كيفية التعامل مع المتخاصمين، فإنه تناول قضية الأدلة وتحديد الشهود.... ما يقبل منهم وما لا يقبل منهم. فعلى سبيل المثال، لا يقبل من الشهود التكنيل أو اتمام المشهود عليهم. ومراعاة السيرة الحسنة للشهود، لتجنب شهود الزور.

ولم يته "المغيلي" عند هذا الحد؛ بل أصر على أن الحاكم، رغم

سلطانه، يصدر حكمه على أساس من مرجعية فقهية تتمثل في إمامه الذي يتبعه هذا الحاكم، وإلا كان حكمه جوراً وطغياناً. وهذا الإسهام الذي قدمه "المغيلي" يستوجب التنويه بأهميته من منظور معاصر؛ ذلك لأن كل الأنظمة القانونية والقضائية المعاصرة تصر على وجود مرجعية قانونية للحكم القضائي، "فلا حكم إلا بقانون" و"القاضي يطبق القانون ولا يصنعه". بل أكثر من ذلك، أتى بمفهوم النقض، إذا ما تم الحكم على غير مرجعية فقهية.

ولم يتوقف "المغيلي" في طرح فكرة العدل كجزء من القضاء عند هذا الحد. بل أيضاً ضمن أساليب التحري، وبالأحرى التحقيق. فعلى سبيل المثال، ميز بين ثلاثة أنواع من المتهمين: من عُلِمَ عنه التراهة والصدق، ومن عُرِفَ عنه الفساد وارتكاب الجرائم، ومن لا يُعَرَفُ عنه لا هذا ولا ذاك.

فالنوع الأول، لا يعاقب، بل

يعاقب من ادعى عليه، إكراماً له. والنوع الثاني، فهو مستحق للعقاب، فيحبس ويهدد ويجلد ولكن مع مراعاة نوع الجريمة وجسامتها. كما يمكن أن يغرم في بعض الدعاوى مثل دعاوى اليمين الكاذب وغيرها. أما النوع الثالث وهو الذي لا يذاع عنه خير أو شر... فيتم التقصي والتمحيص في حالته، فإذا تبين أنه من أهل الخير، حكم له بالبراءة وإن كان من أهل الشر، عوقب. أما إذا لم ينتج عن التحري عنه شيء، فيطلق سراحه لكن بعد سياسة وتهديد وكشف ووعيد بحسب كل حالة.

يبد أن كل ما سبق يقتصر وينحصر في نوع معين من الجرائم كالسرقة واليمين الكاذب. لكن في حال النظر في دعوى جرائم أخرى مثل القتل، فإن العقاب يختلف وإجراءات التحري والتحقيق تختلف. فبادئ ذي بدء، لابد أن يُحبس ويُكبَل بالحديد ويهدد، فإن ظهر أمر، "كاعترافه مثلاً أو ظهور الفاعل

الحقيقي" اتخذ الإجراء المناسب، أو يتم الأخذ بالأدلة المتاحة، فينظر في قربه أو بعده عن الحرم المنسوب إليه، فإن ظهر قربه، طُوِّل عقابه وإن بعد عنه، عُجِّل بإطلاق سراحه.. ويعود مرة أخرى ليؤكد على أن كل واحد له حكم بحسب حاله.

وتأكيداً على أهمية بناء شرعية الأمير، يطالب "المغيلي" الأمير ليس فقط بالتواصل مع المستضعفين من الناس، مثل النساء والأطفال الأيتام وسماع شكواهم، ولكن أيضاً فإن الحاكم يمكن أن يعزل القضاة والعاملين (المسؤولين) في الدولة، ليس بسبب مفاصد ارتكبوها وإنما تأليفاً لقلوب الرعية وكسباً لودهم. أما رؤية "ميكافيلي" للشرعية، فهي مختلفة جذرياً عما قدم "المغيلي"؛ حيث إنها تتسم بقدر عال من الذرائعية التي تتحول فيها الشرعية إلى أداة قهرية من أجل السيطرة على الأقاليم، ليس أكثر ولا أقل. فعلى سبيل المثال، لا الحصر،

يقول "ميكيافيلي" عندما ينتمي أهل الإقليم الجديد إلى نفس بلد الأمير ولغته، يكون من الأسهل عليه السيطرة عليهم، خاصة إذا لم يكونوا قد اعتادوا على الحكم الذاتي. ويكفي للسيطرة عليهم القضاء على عائلة الأمير الذي كان يحكمهم. وضرب الأمثلة بنورماندي وبورغوندي وجاسكوني التي تبعت فرنسا لفترة زمنية طويلة.

أما إذا كانوا مختلفين في اللغة والبلد، فهناك دائماً حاجة إلى بذل الجهد والثروة من أجل السيطرة عليهم للتغلب على الصعاب. وأول التحديات هي ضرورة أن يذهب الأمير الجديد ويقيم هناك. وذلك لتأمين حكمه واستمراره. كما كان الحال مع الأتراك في اليونان الذين لولا تلك الإقامة، ما تمكنوا من الحفاظ على سيطرتهم هناك، لأن الأمير المقيم في الأقاليم المسيطر عليها جديداً يتمكن من الإحساس بالاضطرابات أول ما تبرغ ويستطيع

بسهولة التعامل معها.

ومن ضمن النصائح في هذا المقام، عدم إيفاد العديد من موظفي الأمير الجديد إلى الإقليم حيث شعور الرعايا بالقرب من الأمير وعدم الخوف منه. أما إذا ما فكر الأمير الجديد في الهجوم على الإقليم من الخارج، فإن عليه توخي شديد الحذر؛ لأن الحاكم القديم مقسم في الداخل.

أما الحل الآخر والأفضل فهو إرسال مستعمرات إلى مكان أو أكثر قد تكون أساسية لدخول تلك الأقاليم. فإما ذلك أو الإبقاء على عدد كبير من الخيل والجنود هناك. ولكن على الأمير ألا ينفق الكثير من الأموال على تلك المستعمرات، لأنه يمكن أن يرسلها ويقيها هناك بتكلفة قليلة أو لا تكلفة على الإطلاق.... لأن الأمير لا يحتاج إلى ائداء عدد كبير من الناس، فقط هؤلاء الذين يأخذ أرضهم ويوهم إعطائهم للسكان الجدد. ويبقى هؤلاء

نخبة من كبار السن تحافظ على الود والألفة بين الأمير وذلك الإقليم أو تلك المدينة. لأن تلك النخبة من كبار السن تعرف أنها أتت بدعم من الأمير وأنها لن تتمكن من الاستمرار إلا بهذا الدعم.

وفي إطار الحرص على بناء الشرعية أيضاً، يدعو "ميكافيلي" الأمير لتجنب عدد من الأعمال التي تنتج عنها كراهية الرعايا له؛ منها انتهاك أموالهم ونسائهم. وعليه أن يظهر في سلوكه الشجاعة والعظمة والقوة. وفي علاقته الخاصة برعاياه، يظهر أن حكمه لا يمكن الالتفاف حوله أو رده. وهناك مصدران للتهديد: مصدر من الداخل، ومصدر من القوى الخارجية. ولكن عليه أن يكون مستعداً ومسلحاً، لكي يتجنب تهديد القوى الخارجية. لكن عليه أن يخاف ويخشى مواطنيه، إذا ما تأكد أنهم وقت ظهور اضطرابات خارجية، قد يتآمرون ضده. ويأمنه من ذلك ألا يكون مكروهاً أو

المسلوبين من أملاكهم فقراء ومتناثرين غير قادرين على إيذاء الأمير. أما باقي السكان، فإنهم لا يكرهون الأمير لأنهم لم يتعرضوا للأذى من ناحية، كما أنهم يخافون أن يلقوا مصير أقرانهم من المنهويين من ناحية أخرى.

وبالتالي، فإن "ميكافيلي" يفضل السيطرة على مثل تلك الأقاليم لأنها لا تكلف الكثير وأن من يضارون لا يستطيعون إلحاق الضرر بالأمير. كما أن الرجال إما أن يحسن إليهم أو يسحقهم لأن إلحاق ضرر طفيف بهم يمكنهم من الانتقام من الأمير فيما بعد.

أيضاً، عند حديثه عن إقامة الحكم في الأقاليم التي اعتادت العيش في ظل قانونها الخاص، ميز "ميكافيلي" بين ثلاث طرق للتعامل معها. الأول هو "إفسادها"، الثاني هو "الإقامة فيها بشكل شخصي"، والثالث هو "السماح لهم بالعيش في ظل قوانينهم الخاصة" مع سحب

محتقراً.

كما يعرض "ميكيافيلي" لمسألة مظهر السلطة نفسها التي تعرض لها "المغيلي" مع اختلاف محتوى هذا المظهر بين رؤيتهما. فميكيافيلي يدعو الأمير إلى السعي من أجل التحلي بكل ما هو جيد ومحمود. ولكن عليه أن يفند قدراته الحميدة، بوصفه إنساناً يعيش في مجتمع إنساني، فإن عليه أن يتأكد من عدم تحليه بأي من السمات التي تفقده دولته. وربما يحاول الاستزادة من السمات الحميدة، بيد أن الأولى للأمير هو الحفاظ على ملكه. ومن ثم، فإن بعض السمات غير الحميدة قد تكون ذات فائدة في الإبقاء على الحكم. وعليه، يتم الإبقاء على تلك السمات الذميمة.

فالأفضل أن يوصف كل أمير بأنه طيب وليس قاسياً. ولكن عليه ألا يسئ استخدام تلك الطيبة، لأن الطيبة يمكن أن تؤدي إلى زوال الملك بينما القوة تحافظ عليها.

وعادةً، يكون من الصعب على الأمير الجديد أن يتجنب وصفه بالقسوة؛ لأن الدول الجديدة تكون مليئة بالمخاطر. وعلى الأمير أن يتسم بالتمهل في الفعل والاعتقاد ولا يظهر الخوف؛ بل يتقدم بصورة هادئة تتسم بالإنسانية حيث لا تؤدي به الثقة المبالغ في الآخرين إلى سوء التصرف من ناحية ولا المبالغة في عدم الثقة التي تجعله غير محتمل. فعلى الأمير أن يجمع بين حب الناس له وخوفهم منه، فإن كان ولا بد من الاختيار، فالأصلح، كما يرى "ميكيافيلي"، أن يخاف الناس من الأمير، دون أن يوقع نفسه في دائرة الكره.

كما تعرض لمسألة صحبة الأمير التي تعرض لها "المغيلي". فيقول "إن اختيار الخدم ليس بالأمر الهين أو البسيط. فأول ما يتم أخذه في الاعتبار عند تقييم الأمير من قبل الآخرين هو من حوله ومن يختارهم لخدمته... ويقرب الأمهر، فالأقل

مهارة، فالأقل فالأقل... ويقوم المخطئ ويمدح المصيب منهم. أما الاختبار الوحيد الذي يوضح ما إذا كان الخادم كفؤاً أم لا، فهو تركيزه على أموره الشخصية وحاجاته هو وليست تلك الخاصة بالملكة وبالأمر. وللحفاظ على الخدم الجيد، لابد أن يظهر الأمير لهم عطفه عليهم ومشاركته إياه ومديحه لهم.

ولكن في الوقت نفسه، عليه أن يشعرهم بأنهم غير قادرين على الاستمرار من دونه وأن حياتهم تستحيل إن غاب عنهم. وتكرر هذه الفكرة لدى أكثر من مفكر ومنظر غربي، ألا وهي التغلغل المعنوي لمفهوم الدولة في الوعي الفردي والجماعي إلى الحد الذي يصبح الاجتماع السياسي بدونها أمراً غير ممكن تصوره. ويتسق ما يقدمه "ميكافيلي" مع إسهامات العديد من مفكري الغرب أمثال "توماس هوبس" Thomas Hobbes، مفكر العقود الاجتماعي الشهير، و"بيير برديو"

Pierre Bourdieu.

فقد ذهب "هوبس" إلى أن الدولة ضرورية للتخلص من حالة الحرب التي يعيشها الإنسان خارج الدولة، أو في مجتمع ما قبل الدولة pre-state society. وفي مقابل الدخول في الدولة من خلال العقد الاجتماعي، يتنازل الفرد عن العديد من حرياته؛ بل وكرامته^(١٨).

أما "بيرديو"، فقد استفاد في شرح كيفية تحول الدولة إلى مجموعة من الأجهزة التي لا يمكن الاستغناء عنها من قبل المواطنين مع تركيز واضح على أشكال القوة التي يتم ممارستها على هؤلاء المواطنين من خلال تلك الأجهزة^(١٩).

هذا وتجدد الإشارة إلى أن "بيير بورديو" قد اقترنت إسهاماته بإسهامات غيره من علماء الاجتماع الفرنسيين أمثال "ألين تورين" Alain Touraine الذي عني هو الآخر بظاهرة الدولة وهيمنتها، لكن بتركيز أكبر على الحركات الاجتماعية^(٢٠).

ومن الملفت للنظر أن "ميكافيلي" قد اهتم بمسألة المعلومات التي طرحها "المغيلي". فوفقاً لـ "ميكافيلي"، فإن الأمير الحكيم هو الذي يختار الحكماء من الرجال ويعطيهم حرية الكلمة.... دون تعميم الحق في حرية الكلمة. بعبارة أخرى، تُقصر حرية الرأي على من يرجح عقله ويوثق في رأيه. ومن هنا، يكون مفهوم "ميكافيلي" عن الحرية غير مرتبط بالديموقراطية أو الديمقراطية الليبرالية على وجه الخصوص. فحرية الرأي ليست حقاً للجميع، وإنما للحكماء المقربين إلى الأمير فقط.

وهنا تتبادر إلى الأذهان فكرة القلة الحكيمة the wise few التي دافعت عنها الليبرالية في مرحلتها أو مذهبها الكلاسيكي، حيث يحكم هؤلاء بسبب حكمتهم وتفوقهم المهاري والمعرفي مقارنةً بالعامّة من الناس. كما يستدعي هذا الفهم فكرة أخرى مهمة تعاني منها اليوم العديد من دول العالم النامي؛ هي

اسكات المعارضة والمعارضين. فإن "ميكافيلي" دعى إلى حرية الرأي ليس بوصفها قيمة عليا تُعمّم، وإنما لقلة من الحكماء اللذين يقرهم الأمير. ومن هنا، تقع أي آراء تحمل النقد للأمير في إطار ضيق وتأخذ شكل النصيح. أكثر منه الهجاء، وهو ما يحول دون إشعال فتيل المعارضة التي ربما تأخذ منحى العنف، إذا ما زادت وطأة قمع واستبداد الأمير. فيتحول العامة إلى قوالب أو كيانات صامتة محرومة من النقد والمعارضة للأمير، وهو ما يهيئ لهذا الأخير حرية أكبر في التصرف دون محاسبة شعبية تُذكر. فالاستقرار أهم عند "ميكافيلي" من ليبرالية الحكم، شأنه شأن أي مستبد لا يعنيه إلا الظاهر من أمر محكوميّه.

وبمقارنة كيفية تناول مسألة المعلومات لدى "المغيلي" و"ميكافيلي"، تظهر مفارقة "الإسلامي الليبرالي - الغربي السلطوي". فبرغم من كون

السياسة العامة التي تعكس مطالب المواطن، وإنما استتباب حكم الأمير وصنع السياسة العامة التي تحقق هذا الاستتباب.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى قضية "الإجماع" consensus في منظومة الفكر السياسي الإسلامي، والتي حاول فقهاء السلاطين تشويهها من خلال الحديث عن لزومية التوافق الكلي العددي لأعضاء الجماعة السياسية الإسلامية على القرارات والاختيارات من أجل إكسابها الشرعية، فيما كان الإجماع في جوهره هو توافق ضمني بين غالبية الناس على تلك القرارات والاختيارات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: إجماع عامة المسلمين على "سلطة" بعض المفكرين مثل "محمد عبده" و"جمال الدين الأفغاني"، كمنظرين للحياة السياسية والجمال العام برغم عدم توليها مناصب سياسية بارزة أو هامة تجعل لهم سلطة رسمية، فقد تحولوا إلى سلطة

الإسلام، كنسق فكري وسياسي واجتماعي، مُثَمَّم بتعزيز قيم السلطوية والاستبداد من قبل العديد من المستشرقين من أمثال "برنارد لويس" المؤرخ البريطاني الشهير، فإن "المغيلي"، وهو جزء من التراث الفكري الإسلامي، كان أكثر حرصاً على المعلومات كعنصر من عناصر صنع السياسة العامة؛ بل وقد تفرد "المغيلي" دون "ميكافيلي" بدعوة الأمير النزول إلى المستضعفين من الناس "النساء والأيتام" للاستماع إلى مشاكلهم وهمومهم وشكواهم من موظفي الدولة. أما "ميكافيلي"، فكما أشرنا من قبل، قد قرب القلة من الحكماء للحصول على الرأي السديد والمعلومات الدقيقة، دون دعوة الأمير الخروج إلى المواطن العادي والاستماع إليه من ناحية أو التشكيك في مصداقية وأمانة هؤلاء الحكماء من ناحية أخرى. أما هدف "ميكافيلي" من الحصول على المعلومات، فلم يكن هو صنع

فكرية غير رسمية ورمزية إلى حد كبير من خلال إجماع الناس على تحويلهم تلك السلطة.

٣- حذر السلطة:

يؤكد "المغيلي" على أهمية فكرة "الحذر" Prudence، ذلك لأن "السلطة" تغري بالانقضاء عليها أو التحكم فيها من قبل أفراد وجماعات داخلية أو خارجية، والخونة موجودون في كل زمان ومكان، ويريق "السلطة" والطمع فيها ما هو إلا قاعدة متلازمة مع واقع وطبيعة "السلطة" نفسها. وعليه، فإن "المغيلي" يطالب الحاكم وينصحه باتخاذ الحذر في الإقامة والسفر.

لكن يعود مرة أخرى إلى تقديم "استكمالات" لأفكار طرحها من قبل، حيث التأكيد على مظهر الحاكم أو حتى تظاهره pretence، فيؤكد على أن الحاكم لابد له أن يظهر الزهد في متاع الدنيا وشهواتها، مثل النساء والنسل، فيما يظهر الرغبة في العدد والأبطال.

وربما يكون من الصعب تفادي التفكير في أن "المغيلي" يطالب الحاكم بادعاء ما لا يضمنه حقاً عندما يدعوه إلى "إظهار" الزهد في الصاحبة والولد والرغبة في الأبطال والعدد. غير أن "المغيلي" قد نصح الحاكم بالاهتمام بمظهره، لأن المظهر يؤثر في نفوس المحكومين لا محالة. فإذا، الحاكم لابد أن يلحظ سلوكه ويضبطه لئلا يثير العداءات والضغائن أو حتى النفور بين المحكومين. فلو أظهر الحاكم حب أهل بيته أو شهوات الدنيا، ينظر إليه المحكومون على أنه فاسد طالح، يضع الموارد والثروات على أهوائه وحاجاته الدنيوية.

وباختصار، إن إظهار الزهد في الأمور الشخصية والاهتمام بأمر المحكومين "العدد والأبطال" ما هو إلا تمييز بين المجالين الخاص والعام وإعلاء للمجال العام، ولو في المظهر. حيث شعور الرعايا بأن حاكمهم لا يعنيه إلا البلاد، صلاحها وحمايتها،

حتى لو على حساب راحته
وطموحاته الشخصية.

إلا أن فكرة الحذر لا تعني، وفقاً
"للمغيلي"، مجرد التدقيق الشديد في
اختيار الصحبة، وأن يظهر الحاكم
الزهد في أموره الشخصية... فالحذر
يعني أيضاً عند "المغيلي" التكمم وعدم
إطلاع الآخرين على الأسرار
وتقريب عدد محدود من الناس الثقة،
والتزام الدرع والسلاح "بمعنى
التأهب للقتال في كل وقت"،
والتنكر في الأماكن التي لا يأمنها
الحاكم وتقريب المحاربين المهرة محل
الثقة، وعدم الحكم على الناس من
ظواهرهم.

كما أشار إلى أهمية عدم الإمساك
برسل الهدية وصرفهم، حيث يمكن
أن يلعبوا دور الجواسيس اللذين
ينقلون الأخبار إلى دولهم، وإزالة
الحصون التي لا يقدر عليها الحاكم
حتى لا يستغلها أعدائه.

وفي إطار حذر السلطة، تأتي أهمية
المعلومات، حيث أكد "المغيلي" على

ضرورة الكشف عن الأمور. وعرف
تلك الأمور الواجب الكشف عنها
بأنها: "كل أمر ولو أعفى عنه، لخشى
ضرورة منه".

فيسأل الحاكم الأمناء والعدول
والمتقين والأوصياء عن كل ما جهل،
وهو ما يرتب عليه بعض المسؤوليات
فيما يتصل بالحجر على كل مهمل
من يتيم وسفيه، والأمر برفع تلك
الأشياء إليه ليتولاها. هذا إلى جانب
الكشف عن الوفيات ومن ترك
ضعيفاً من الأبناء، وبيت المال
والدخول وكل ذلك تحقيقاً
للمصلحة العامة، لا طمعاً في أموال
الرعية.

بعبارة أخرى، لا يمكن أن يقوم
الحكم العادل إلا من خلال الكشف
عن الأمور. والكشف عن الأمور
يستدعي تحري أكثر من مسألة، مثل
الوفيات والتركات، والدخول.
وبالتالي، يكون قد جمع "المغيلي" بين
بعدين للكشف عن المعلومات، بعد
فردى، يقوم من خلاله الأمير بتحري

أمور الرعية والاستماع إلى شكواهم ومطالبهم، وبعد جماعي يعتمد فيه الأمير على من حوله من الأمناء والأتقياء والعدول للتعرف على العديد من الجوانب المالية للحكم والمحكومين، وذلك لتحقيق أكبر قدر من العدل في الحكم. وبهذا المعنى، يكون قد تفوق "المغيلي" على "ميكيافيلي" في مسألة الكشف عن المعلومات مرة أخرى.

فكما بينا من قبل، كان حرص "المغيلي" على كشف الأمير عن المعلومات بشكل شخصي لصنع سياسة عامة "مناسبة" ضمن نقاط تفوقه على "ميكيافيلي". ولكن يمكن النظر إلى طرح "المغيلي" لمسألة الكشف عن المعلومات في بعض الأمور من خلال الأمناء والأتقياء والعدول شمولاً وتكاملاً لم يقدمه "ميكيافيلي".

ولكن قضية الاطلاع والكشف عن المعلومات لها غاية وهدف سياسي أعم وأشمل وبالعناية في

كل مجتمع سياسي، إسلامياً كان أو غيره، ألا وهو صنع القرار والسياسات العامة التي تخاطب اهتمامات وحاجات أفراد الرعية وجماعاتهم. فإذا ما اطلع الحاكم على "مشكلات" وقضايا المجتمع الذي يحكمه؛ فإنه يكون أكثر قدرة على صنع السياسة العامة الأنسب التي تحقق أهداف القطاعات الأوسع من الرعية أفراداً وجماعات.

ولا يبقى في التدليل على نبوغ "المغيلي" وبراعته السياسية في طرح تلك الفكرة إلا ما يمكن تسميته بـ "دقة المعلومات". فهو يؤكد على أن الحاكم عليه أن يستقي المعلومات والبيانات من الأمناء والتقى والأوصياء والعدول...

فدقة المعلومات هي قيمتها الحقيقية... واليوم، نعيش في عصر المعلومات، حيث يتم النظر إلى المعرفة بوصفها قوة knowledge is power. كما تحولت الشفافية إلى مطلب أساسي في مواجهة حكوماتهم

في شتى أنحاء العالم، طلباً للوقوف على واقع أداء تلك الحكومات، وذلك تمهيداً للاختيار بين السماح لها بالاستمرار في الحكم أم أن التخلّص منها أصبح ضرورة ملحة.

أما "ميكيافيلي"، فلم يتوان أيضاً عن طرح فكرة "حذر السلطة"، بل إن هذه الفكرة قد استوعبته إلى حد بعيد. حيث بدأ كتابه بتصنيف موسع للأقاليم، ورتب على هذا التصنيف تمايزاً في السياسات التي يجب أن ينتهجها الأمير، إذا ما أراد فتح تلك الأقاليم وبسط سيطرته عليها.. وذهب إلى أن كل الدول وكل القوى التي حكمت أو تحكم الرجال إما إنها كانت جمهوريات أو أقاليم.

والأقاليم إما خضعت لحكم وراثي "ملكي"؛ حيث حكم العائلات، أو إنها أقاليم جديدة. وتلك الجديدة، إما أنها جديدة فعلاً أو تم ضمها إلى ممالك أخرى. ومن ثم، فإن تلك الأقاليم إما أنها اعتادت

الحياة في ظل حاكم أو عاشت في حرية... ويتم السيطرة عليها إما بسلاح الأمير نفسه أو بسلاح غيره، أو من خلال الثروة والقدرة.

ثم يتطرق "ميكيافيلي" إلى كيفية حكم الأقاليم على أساس من هذا التصنيف... فيقول إنه من الأسهل السيطرة على الأقاليم التي اعتادت على حكم أسرة الأمير من السيطرة على تلك الجديدة تماماً. لأن كل ما يتطلبه الأمر منه هو الحفاظ على ما أرساه أهله من عادات وتقاليده من ناحية، والتعامل بحظر وحرص مع كل ما يجد من أمور من ناحية أخرى.

وعليه، فإن من المتصور أن يسيطر الأمير بقدر معقول من القوة على الأقاليم، ما لم يتعرض لبعض المستجدات غير الطبيعية أو المعتادة. وهو ما يعني أيضاً أنه سوف يتمكن من استعادة سيطرته على الإقليم، بمجرد أن تبدأ قوة هؤلاء اللذين سطوا على حكمه في التآكل

والاضمحلال.

ووفقاً له، فإن الصعاب ترتبط بدخول الأمير الأقاليم الجديدة من أجل ضمها إلى مملكته، حيث يكون سكان تلك الأقاليم مستعدين للتخلي عن حريتهم لصالح هذا الأمير فقط في مقابل تحسين معاشهم وحياتهم، فإذا ما أحقق في هذا الطموح، فإن المحكومين لا يجدون غضاضة في مقاومة الأمير والانقضاض عليه أيضاً.

أضف إلى كل ذلك، أن الأمير يقع ضحية لصراع مرير بين رغبته في إثقال كاهل هؤلاء المسؤولين بالأعباء عند وصوله إلى سدة الحكم، وفي التزامه نحوهم وامتنانه لهم بسبب مساعدتهم له. وعليه، فإن قوة الأمير في الغزو والافتحام بالقوة المسلحة قد لا تعني بالضرورة قدرته على اكتساب رضا السكان الأصليين وحسن نواياهم تجاهه.

كما قال "ميكيايلي" إن الأقاليم نوعان: نوع يسيطر عليه الأمير

ومجموعة من خدام الأمير اللذين يعاونوه في مهامه بناء على تفويض من الأمير نفسه. أما النوع الثاني، فهو ذلك الذي يسيطر عليه الأمير ومجموعة من البارونات اللذين يملكون السيطرة على الأقاليم بالنسب والأصل وليس بفضل من الأمير. ويدين الرعايا إلى البارونات بقدر من الولاء.

فأما الأقاليم التي يسيطر عليها الأمير ومجموعة من الخدام، فيكون فيها للأمير النصيب الأعظم من الاحترام بين المحكومين؛ فالأمير وحده هو سيدهم المعروف والمعترف به. ومن أوضح الأمثلة في هذا المجال: الأتراك "النوع الأول"، ومملكة فرنسا "النوع الثاني".

وهكذا، فإن الأمير الذي يريد السيطرة على هذين النوعين من الأراضي سوف يجد صعوبة أكبر في اقتحام بلاد الترك. ولكن بعد إخضاعها، يكون من السهل السيطرة عليها. أما صعوبات الاقتحام، فتنبع

إلا فرصة سانحة لهؤلاء البارونات للانقضاء على هذا الحكم.

أما المدن والأقاليم التي اعتادت العيش في ظل حكم أمير، ويتم القضاء عليه وعلى عائلته، فإنهم لن يتمكنوا من اختيار من يحكمهم من بينهم، لأنهم اعتادوا العيش تحت إمارة وسيطرة شخص غيرهم وهذا الشخص قد رحل.

بيد أن الجمهوريات بما قدر أكبر من عدم اليقين، وانتشار الضغينة، والرغبة في الانتقام، حيث لن يسمح سكان الجمهورية لإحساسهم بالحرية أن ينتهي أو يفتر. وبالتالي، تكون الطريقة الأولى والثانية أنسب في التعامل معها، إما إفسادها أو الإقامة فيها.

ومن الطريف أن "ميكافيلي"، رغم برجمانيته الشديدة، يستعين بأمثلة من أنبياء الله، فـ "موسى" عليه السلام دليل على القدرة على السيطرة بأقل قدر ممكن من الثروة. فقد وجد أهل إسرائيل في مصر

من عدم امكانية اتحاد حكام الوحدات المحلية داخل مثل ذلك النوع من الأقاليم مع الأمير الجديد "الغازي"، كما يصعب على الأخير كسب ود الصفوة المحيطة بالأمير القديم.

والعكس يقع مع مملكة مثل فرنسا، لأنه يمكن اقتحامها بسهولة من خلال التعاون مع بعض البارونات، حيث من الممكن جداً إيجاد عدم الرضا والرغبة في التغيير بين بعضهم. وبرغم سهولة اقتحام وغزو مثل تلك الأقاليم مثل فرنسا، إلا أن الصعاب تأتي بعدها، من هؤلاء اللذين تعاونوا مع الأمير الجديد "الغازي" ومن اللذين تم سحقهم من أجل دخول البلاد.

فلا يكفي القضاء على أسرة الملك أو الأمير القديم، حيث يحاول البارونات تأسيس حركات طازجة fresh movements وبما أن الأمير لن يتمكن لا من القضاء عليهم نهائياً أو إرضائهم، فإن ضياع حكمه لا ينتظر

معذنين ومقهورين. وبالتالي، كانت طاعتهم لـ "موسى" مفيدة لهم حيث التحرر من رق المصريين. فموسى وأمثاله مثل "سيروس" و"ميديس" دخلوا الأقاليم بصعوبة ولكنهم أبقوا عليها بسهولة.

كما يضيف "ميكيافيلي" أسلوبيين لاكتساب الحكم... إما بالخدعة والتحايل أو بمساعدة أقرانه من المواطنين. فيقول أنه على الأمير الذي يرغب في استتباب حكمه أن يقوم بتقدير كل الضربات التي عليه أن يحدثها، وأن يضرها كلها مرة واحدة لكيلا يضطر إلى الضرب مرة أخرى. ولكن في نفس الوقت، أكد على ضرورة أن يعيش الأمير بين رعاياه من أجل التواصل معهم، وإلا يقع ما لا يمكنه أن يتنبأ به. لأن المصائب قد تقع في أوقات حرجة ومتأزمة. وبالتالي، لا تصلح لمعالجتها إلا الإجراءات الشديدة التي عادة ما يكون فات أو أن استخدمها.

ووفقاً لـ "ميكيافيلي"، فإن

الأقاليم تنشأ بمبادرات من النبلاء أو من جمهور الناس. وعادةً ما يجد الأمير الذي يصل إلى الحكم بمساعدة النبلاء صعوبة في استمرار حكمه، مقارنةً بمن جاء بدعم من عامة الناس؛ ذلك لأن إرضاء النبلاء أصعب كثيراً من إرضاء الناس. كما ينظر أفراد الشعب بعين المساواة إلى بعضهم البعض، لكن النبلاء ينظرون إلى الأمير كمساوٍ لهم. ومن ثم، فإن التنافس ينشب بينهم. أما الأمير الذي يأتي بدعم من المواطنين، فإنه يجد نفسه وحيداً، بلا محيطين ينافسوه، رغم وجود قطاع صغير من المواطنين غير مستعد لطاعته.

أما الأقاليم الكنسية، فتم السيطرة عليها إما بالقدرة أو بالمال الوفير. ولا يمكن الحفاظ عليها من خلال لا القدرة ولا المال الوفير لأنهم يُحكّموا من خلال وصفات الدين ordinances of religion. أما الميزة المرتبطة بذلك النوع من الدول، فهو أن الحكام لا يحتاجون إلى الدفاع

عنها وأن الحكام لا يحكمون فعلاً وأن تلك الأقاليم، رغم عدم تحصينها، إلا أنها لا تنزع منهم. وبالتالي، امتنع "ميكيافيلي" عن الخوض في ذلك النوع من الأقاليم لاعتبارات أنها موجودة ومحمية من الله.

وربما تكون أهم إسهامات "ميكيافيلي" فيما يتصل بمسألة حذر السلطة هي تنفيره من اعتماد الأمير على المرتزقة في الحروب... حيث ينصح الأمير بالتواجد بنفسه في أرض المعركة و لعب دور القائد وأن يرسل المواطنين، بدلاً من المرتزقة، وأن يعاقب المقصرين منهم.

أما المساعدون، فهم هؤلاء اللذين يستعان بهم، غير المرتزقة، عندما يدعى الأمير من قبل جيشه للمساعدة في تحقيق الحماية والدفاع الكافي. ويرى "ميكيافيلي" أن هؤلاء غير مفيدون للأمير الذي يستدعيهم. كما يميز بين المساعدين والمرتزقة من حيث الوحدة. فالمساعدون موحدون

مقارنة بالمرتزقة، وهو ما يوفر لهم الفرصة في الاتحاد ضد الأمير والإضرار بمصلحه. بينما المرتزقة مشتتون يأتون من بقاع مختلفة ويستغرقون بالتالي المزيد من الوقت والجهد في إلحاق الضرر بالأمير. والأمير الحكيم يختار الاعتماد على جيشه هو... فحتى لو انهزم، هو خير له من العمل مع المساعدين وتحقيق الانتصار.

كما تجدر الإشارة إلى أن "ميكيافيلي" ميز بين ثلاث أنواع من المحكومين "الرعايا subjects المواطنين citizens والمعالين dependents. ورغم أنه لم يخض في تفاصيل أي من تلك المفاهيم إلا أنه ميز هؤلاء كلهم عن المساعدين والمرتزقة بوصفهم أصحاب الولاء للأمير، بشكل عام. وبداهة، يعتبر "ميكيافيلي" قضية الحرب هي القضية الأولى، وربما الوحيدة، التي يجب على الأمير أن يهتم بدراستها والوقوف عليها. فالأمير الذي يركز على السهل

واليسير ويتناسى الحرب وفنونها،
حتما يخفق، والأمير الذي يعد لها
ويتقنها هو الذي ينجح. ومن ضمن
مساوئ عدم حيابة السلاح هو
احتقار الأمير. فلا مجال لمقارنة
المسلح وغير المسلح. فالأمير الذي
يفتقد للتسلح لا يمكن أن ينال احترام
خدامه من المسلحين.

٤- موارد السلطة:

في عالم اليوم، تشغل الدراسات
والبحوث عن موارد الدولة - كأحد
أهم محددات وروافد قوتها - حيزاً
معتبراً من الاهتمام الأكاديمي اليوم،
وذلك لاعتبارات تتصل بالأساس
بتوزيع دول العالم على خارطة
القوى الدولية في محاولة لرسم
موازين القوة في العلاقات الدولية.
ومن الملفت للانتباه أن قضية الموارد
تلك يعود تناولها إلى فترات تاريخية
قديمة نسبياً، حيث تعرض لها العديد
من المفكرين والمنظرين القدماء مثل
"المغيلي" و"ميكافيلي".

وبما أن "المغيلي" أول ما نصح به

الأمير نصحه بتقوى الله وترك هوى
النفس، فكان بديهياً أن يصر على أن
تكون مصادر المال العام "من حيث
أباح الله"، ولأن المال هو أحد أقوى
مغريات الدنيا وموقعات الإنسان في
معصية الله، فقد استعان "المغيلي"
بآيات القرآن الكريم، في ترهيب
وترويع مباشر للحاكم، من الميل في
جباية المال العام عن مصادر الحلال
لجمعها، حيث قال: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ
حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذَرِي
لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾
(الطلاق: ١).

وقد انتهج "المغيلي" منهج شديد
الترتيب والتدرج في تناول مسألة
المال العام، حيث بدأ بالتأكيد على
أن مصدر المال العام هو الحلال وأتبع
ذلك بالحديث عن كرم الحاكم. ولا
يعني الكرم هنا الجود بما لدى الحاكم
على المحكومين، وإنما الإمساك عما
لدى المحكومين من أموال وإتزامه
التراهة. كما حذره من الخراب الذي
يحل بملكه، إذا ما طمع في أموال

المحكومين.

أما المصارف الحلال التي عددها "المغيلي"، فتشمل زكاة العين والحرث والماشية وزكاة المعدن "الفضة والذهب" والفطر وخمس الركاز والمعادن وخمس الغنيمة "في الحرب" وأموال الجزية والصلح وما يؤخذ من التجار والتركعة التي لا وارث لها ومال من أهل الحرب أفاء الله بها عليه بلا حرب.

وبرغم من أن عدل الحاكم سبب في تسليمه الزكاة من أهل البلاد، إلا أن الأمر متروك لهؤلاء في تسليم الزكاة للحاكم. فليس للأخير الحق في التعدي على حقوقهم وحرياتهم من قبيل التفتيش والمصادرات لجباية تلك الزكاة.

وفي مقابل تعريف المصادر الحلال، قدّم "المغيلي" تعريف الحرام ومن أمثلته تقاض الحاكم أجراً على توليه القضاء أو غيره لأن في ذلك إفساد للدين.... كما ضمّن "المغيلي" مفهوم الرشوة كجزء من محاذير المال

العام.

بيد أن مفهوم "المغيلي" عن الرشوة كان شديد الدقة والصرامة؛ حيث يمتنع الحاكم، وفقاً لهذا المفهوم، عن أخذ المال أو الهدية بشكل عام من أي من الخصمين أو من كليهما قبل أو بعد أو خلال الفصل في نزاعهما، ومن الرعية أيضاً. وإضافةً إلى الرشوة وأخذ مال بعض المجرمين والأجر على خدمة المحكومين، جرّم "المغيلي" المكس والعشر.

أما الإسهام الجديد "للمغيلي" في هذا المجال، فهو حالات الضرورة التي لا بد فيها من الاستعانة بأموال الرعية، وقد فرض "المغيلي" شرطين على فرض الواجبات المادية على الرعية. الشرط الأول هو التناسب بين قدرات الرعايا وإسهاماتهم، فيدفع الغني أكثر من الفقير والعكس صحيح. أما الشرط الثاني، فهو التطبيق المؤقت لقاعدة إلزام الناس بدفع المال إلى الدولة إلزاماً، مع

التأكيد على أن دفع الديون الشخصية للحاكم ليست جزءاً من تلك الضرورة.

واستشهد "المغيلي" بحادثة سؤال أحد الرعايا الإمام "مالك" عن تلك المسألة ورفضه إياها حيث قال: "أما مثل "عمر بن عبدالعزيز"، فنعم، وأما غير ذلك فلا، ودعه وما يريد منه ينتقم الله من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما".

وبما أن المال مرة أخرى، هو أحد أكبر الفتن والشهوات التي يطمع فيها الإنسان في كل زمان ومكان، فإن "المغيلي" استعان بآيات القرآن الكريم تحقيقاً للوعظ والردع في آن واحد، حيث قال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥)، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٧).

وفي هذا المقام، أشار إلى كرم الحاكم، ليس بلاغياً، وإنما إلى معنى الكرم الحقيقي والدارج، بدليل

مقابلته بالبخل والتبذير كأسباب للخراب. وليبيان الكرم ومحتواه، عرفه "المغيلي" على أنه "بذل ما يحتاج إليه عند الحاجة لمستحقه بقدر الطاقة" فيكون الكرم، بهذا المعنى، الوسط بين البخل والتبذير.

كما لم يغفل "المغيلي" عن مسألة أمانة المسؤولين عن مصارف الأموال العامة، حيث قسم المصارف إلى نوعين بحسب المتلقين. القسم الأول تتلقاه فئات بعينها، ويشمل زكاة العين والحرث والماشية وزكاة المعدن... وقسم آخر يتلقاه ويفيد منه الجميع وهو الذي يُصرف على المصالح. أما الفئات، فهي الفئات الواردة في القرآن عن مستحقي الزكاة: الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل.

وكان ضمن نقاط التمييز الواضحة في هذا الصدد رفضه البعد المكاني لصرف هذا القسم من المال

الأرضين والتركة التي لا وارث لها وما أفاء الله من أموال أهل الحرب بلا حرب... وفي هذا القسم من المال، للحاكم حرية تحديد المتلقين أو بالأحرى المصارف مراعيًا التقوى وترك الهوى حسب الأهمية بالنسبة للمسلمين والحاكم منهم.

وهنا، قدم "المغيلي" ما هو جديد: الاسترشاد والاستشهاد بتجارب الغرب وحكمائهم. حيث قال: "فقد اجتمع حكماء العرب والهند والروم وفارس على أن سخاء الملك على نفسه والبخل على غيره عيب وفساد لمملكته".

بيد أن "المغيلي" "حدد" للحاكم أولويات في صرف مال الفيء، حيث رأى أن أول مصارفها هو الجيش والسلاح، يليهم حماة الدين من القضاة والعلماء، ثم أهل البلد "الأفقر فالأقل فقرًا" مع إعادة طرح البعد المكاني مرة أخرى.

فالأولى هم أهل البلد يليهم المحتاجين من البلاد الأخرى، لكن إذا

العام، إذ ينبغي صرفها في محل وجوبها، فإن لم يجد مستحقيها، كان صرفها في أقرب مكان فيه هؤلاء المستحقين. أما إذا كان في محلها مستحق وفي غيره مستحق أحوج منه، قسّم المال بينهما، وفقاً للاجتهاد ونفقة النقل. وقد أكد على أن نفقة النقل لا تُخصم من الزكاة نفسها، وإنما تدفع من الفيء، مع التمييز الواضح بين تلك الفئات المذكورة وفرض تراتبية على أساس من الأهمية والحاجة إلى المال.

وقد خصّ "المغيلي" الفقراء والمساكين دون باقي الفئات التي أوردتها بركة الفطر، وتُصرف في محل وجوبها ولا يُعطى حارسها منها. وإن تعذر صرفها في محل وجوبها، ففي أقرب مكان ممكن.

أما القسم الثاني من المال العام، الذي يُعمّم من خلال المصالح، فهو "الفيء" كخمس الركاز والمعادن وخمس الغنيمة وما يؤخذ من أهل الذمة وأهل الصلح وتجارها وخراج

كان أهل البلاد الأخرى أحوج من أهل بلد المال نفسه، قُسم المال بينهم بحسب النظر "الظروف والتقدير".... وبعد هذا وذلك، يأتي الفائض. فإذا فاض مال الفئ بعد سد تلك المصارف الثلاث، يتم توزيعها على عموم الناس. ولكن يحق للحاكم المفاضلة في إطار هذا المصرف الرابع العام بين توزيعه على الناس أو إدخاره لوقت الأزمات.

أما إذا اختار أن يوزع المال بين الناس وبقي هناك فائض، فعليه أن يضع هذا الفائض في بيت المال لاعتبارات المصائب أو بناء المساجد وفك أسر الأسرى وقضاء الديون والتزويج والحج، وتكون لآل البيت فضلة وأولوية على عموم الناس في هذا المجال، اقتداءً بعمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- الذي كان ينص أولاد السيدة "فاطمة" -رضي الله عنها- كل عام باثني عشر ألف دينار، سوى ما يعطى غيرها من ذوي القربى.

وبلاحظ في هذا المجال أن المصالح الشخصية للرعية، رغم أهميتها، إلا أنها تأتي في نهاية قائمة المصارف، في تأكيد واضح على أولوية المصالح العامة على تلك الخاصة... كما يظهر فصل الذمة المالية للحاكم "السلطة" عن الذمة المالية للدولة، حيث التحذير من استخدام المال العام من أجل سداد دين الحاكم ومصارفه الشخصية، كما أشرنا سابقاً في حادثة الإمام "مالك".

وكما افتتح "المغيلي" نصه بآيات القرآن الكريم، فقد اختتمها بنفس الأسلوب ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ * رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ * رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ (آل عمران:

(١٩٤-١٩١).

- عند حديثه عن دخول الأقاليم

الجديدة، وطرحه فكرة المستعمرات ونهب أموال القلة من السكان لتوفير معاش أعضاء تلك المستعمرات، حذر الأمير من نهب أموال الكثير من الناس، تجنباً لإثارة حنق المحكومين عليه. ولكن عند الحديث عن الإنفاق الضخم للإبقاء على الجنود هناك بعد الدخول، فإن مسألة إبقاء الجنود هناك غير ذات فائدة، تجنباً للمشاكل السياسية الناجمة عن النفقات المتزايدة.

- في حديثه عن قياس قوة الأقاليم، يطرح "ميكيافيلي" سؤال "هل يحتاج الأمير إلى موارد غيره من أجل استمرار حكمه أو أنه يستطيع الاعتماد على ما لديه من موارد في وقت الحاجة؟".... ويجب "ميكيافيلي" بأن الأمير الذي يتمتع بوفرة الرجال أو المال يستطيع إعداد جيش يتصدى لمن يحاول الهجوم على ملكه. أما النوع الآخر، فهو الذي يحتاج دائماً إلى الاختباء وراء

أما "ميكيافيلي"، فلم يفصل كثيراً في مسألة الموارد تلك. ولعل هذا التهميش الظاهر في تناوله مسألة الموارد يدل على أن القضية الأولى التي سادت كتابه "الأمير" هي مسألة الفتوحات أو التوسعات الإقليمية، في حين كان تعرضه للموارد أداتي instrumental غايته تمكين الأمير من السيطرة على الأقاليم الجديدة لا أكثر.

وقد بدا ذلك واضحاً عند تعرضه لمسألة تمويل المستعمرات التي يرسلها الأمير من أجل السيطرة على الأقاليم الجديدة. فقد ركز "ميكيافيلي" على ضرورة "نهب" أموال عدد قليل نسبياً من الرعايا لتغطية نفقات تلك المستعمرات، دون إثارة مشاعر الكراهية والضعينة ضد الأمير من جانب الأغلبية العامة من هؤلاء الرعايا. ويمكن تلخيص الأفكار التي أوردها "ميكيافيلي"، فيما يتصل بالموارد في النقاط التالية:

الأسوار، عندما يتعرض إلى هجوم عليه.

- عند تطرقه لصفة الكرم عند الأمير... فإذا كان الكل يريد أن يوصف بالكرم، فإن ممارسة الكرم دون ذبوعه عن الشخص يؤذيه . وبالتالي، يدعو "ميكافيلي" الأمير إلى التظاهر بالكرم. فالأمير الذي لا يستطيع الظهور بمظهر الليبرالي، حتى لو تخلى واتسم به، فعليه أن يكون وضعياً، لأنه لا بد أن يحافظ على قدرته على تحقيق إراداته بما يكفي لردع كل الهجمات عليه وينخرط في الأنشطة الاقتصادية دون إرهاب المواطنين. وهو ما يؤدي إلى نعته بالكرم من جانب من لا يأخذ أموالهم من الحكوميين وهم كثر، ويطلق عليه بخيل من لا يعطيهم وهم قلة.

- عند نصحه للأمير فيما يخص الثروة، حيث يقول "إن الثروة ليست هي كل شيء، فهي تتحكم في نصف أقدارنا فقط ويمكن أقل من ذلك

أيضاً. فالثروة مثل فيضان الماء الذي يتدفق ليغمر ويغطي الأرض ويقلع الشجر، لكن الثروة مثل الفيضان تبدأ قوية الأثر، ثم تهدأ ويمكن السيطرة عليها. وليعلم الأمير أن الإرادة والقوة ضرورية في التعامل مع الثروة."

وعليه، فبمقارنة ما قدمه "المغيلي" و"ميكافيلي" فيما يخص مسائل موارد السلطة، يتضح أن "المغيلي" قد فصل في موارد الدولة تفصيلاً غاب عن "ميكافيلي" إلى حد كبير. كما أن الأول قد استرشد بما جاء في القرآن من أجل تحديد مصارف المال العام، مع تأكيد دائم على أهمية تقوى الله وحبس النفس عن مال الرعية، وهو ما لم يدع إليه "ميكافيلي"؛ بل إنه دعا الأمير إلى تغطية نفقات المستعمرات في الأقاليم الجديدة من خلال نهب أموال جزء صغير من الحكوميين في تلك الأقاليم، بما لا يؤدي استتباب حكمه.

خاتمة:

لعل أهم نتيجة لهذا البحث هي أن أساس الاختلاف بين رؤية المغيلي وميكافيلي بشأن تفسير ظاهرة السلطة السياسية يرجع إلى تباين الرؤى المعرفية والأطر المرجعية (التاريخية والاجتماعية) لكل منهما، وليس إلى صفات ذاتية ميزت شخصية المغيلي عن ميكافيلي .

وقبل التفصيل في تلك النتيجة المهمة، أعرض إلى عدد من النتائج الأخرى التي توصلت لها الدراسة:

أولاً، ثمة تباين كبير بين حجم النصين: "تاج الدين" و"الأمير". حيث لا يتجاوز نص "تاج الدين" العشرين صفحة، فيما يتجاوز نص الأمير المائة وعشرين صفحة. كما ظهر تزامن إصدار النصين. حيث كان كتاب "المغيلي" "تاج الدين" صادر في فترة تتراوح بين أواخر القرن التاسع الهجري وأوائل القرن العاشر الهجري وهو ما تزامن مع إصدار كتاب "ميكافيلي" في عام

١٥١٥م؛ أي ما يوازي ٩٢٠-٩٢١

هـ وهي نفس الفترة التاريخية التي عاشها "المغيلي" والتي من المحتمل أن يكون كتب كتابه "تاج الدين..." خلالها.

يلاحظ أن كلاهما استخدم لفظ "الأمير" في نصه، برغم اختلاف السياقات التاريخية المكانية التي عاش خلالها المفكرين، ووجود تنوع شديد في المصطلحات التي يمكن استخدامها من أجل الإشارة إلى رأس "السلطة"، مثل الحاكم والسلطان والملوك.... إلخ. وهي مصادفة غريبة تستحق الإشارة إليها.

لاحظنا أيضاً في إطار المقارنة بين مفهومي "المغيلي" و"ميكافيلي" عن "السلطة"؛ انحصار خطابهما عن "السلطة" في رأس "السلطة" أو "الأمير". ولا يدل هذا الخطاب إلا على طبيعة السلطة السياسية في ذلك الزمن؛ حيث غياب الهياكل المؤسسية الصارمة والمراقبة للحاكم والمنظمة لشؤون الدولة. وعليه، فإنه يمكن

الاستدلال من خلال اشتراك كلا
المفكرين في شكل واحد من أشكال
الخطاب السياسي يميل إلى
الشخصانية على أوضاع سياسية
تجاوزت السياقات المكانية الإقليمية
والثقافية، والمتمثلة في وجود شخص
واحد قائم على "السلطة"، له مطلق
الحرية في تحديد الأجندة السياسية
وتحريك الموارد، بما فيها المواطنين أو
الرعية.

أما النتيجة الرئيسية الخاصة بتباين
طرح مفهوم "السلطة" لدى كل
منهما، فتدعونا إلى التفكير في أكثر
من اتجاه ضمن المقارنة بين الرؤى
الحضارية المختلفة؛ ذلك لأن
اختلاف محتوى مفهوم السلطة لدى
كل من المغيلي وميكافيلي يعود في
تقديري إلى اختلاف السياقات
التاريخية المكانية التي عايشها
المفكران، كما يرجع إلى تباين
الخلفيات الثقافية التي انحدر منها كل
منهما، إلى جانب تمايز دوافع كل
منهما في تقديم طرحه عن مفهوم

"السلطة".

فمن حيث السياقات التاريخية
المكانية، عاش "المغيلي" في منطقة
بلاد الهوسا في أفريقيا وهي منطقة
عرفت بالصراعات ولكن عرفت
أيضاً بانتشار حكم الإسلام فيها،
وهو ما اتضح من خلال استشهادات
"المغيلي" بآيات القرآن وبالحديث في
مخاطبة الأمير.

أما "ميكافيلي"، فعاش وتأثر
بالثقافة الرومانية وما يسودها من قيم
انعكست في نصه بوضوح أيضاً،
سواء من حيث الحديث عن الحرب
والتسلح أو من حيث الأمثلة
والاستشهادات التاريخية التي قدمها.

أما من حيث الخلفيات الثقافية،
فهي أيضاً تتباين بين الفهم والممارسة
الإسلامية للسلطة من ناحية، والفهم
والممارسة الرومانية للسلطة التي
ركزت بدرجة كبيرة على مسألة
التوسعات الجغرافية من ناحية أخرى.
ومن حيث الدوافع، يبدو واضحاً
أن "المغيلي" كتب نصه بدافع إصلاح

الحكم، وهو ما يتسق مع السياق التاريخي الذي وجد فيه والذي عبر عنه تدهور حكم المسلمين في المنطقة التي عاش فيها "المغيلي"، كما أوضحنا من قبل في معرض الحديث عن "المغيلي". فكان النص هو دعوة لإصلاح "السلطة"، المتمثلة في ترك المفساد والشهوات من أجل صالح الحكم.

بينما يظهر من تاريخ "ميكافيلي" السياسي والمهني إلى جانب محتوى كتابه "الأمير" أنه كان مدفوعاً برغبة شخصية في التقرب من الأمير، وهو الأمر الذي ظهر واضحاً عندما غاب "ميكافيلي" على حكم الأمير السابق ولامه على تدهور حال إيطاليا، فيما أثني على الأمير الجديد وأشاد بقدرته على تطوير إيطاليا وازدهارها.

كما أن كتابات "ميكافيلي" عكست نفس الاهتمام بالصعود السياسي الشخصي، فكان تناول مفهوم "السلطة" في إطار من التوسعات الجغرافية للأمير، خاصة

كتابه المعنون "فنون الحرب". وعلى صعيد آخر، ظهر تباين في "تأصيل" مفهوم "السلطة" لدى كل منهما. فـ "المغيلي" كان تركيزه بالأساس على واقع "السلطة"، على مصير الحاكم في علاقته بربه والاسترشاد بهذا الفهم في طرحه لكل تفاصيل مفهومه عن "السلطة". وهو ما اتضح من السطور الأولى للنص بتأكيده على قيمتي التقوى ونهي النفس عن الهوى. وبالتالي، كانت "السلطة" عند "المغيلي" أحد أعمال العبد "الحاكم" التي يسأله عنها الله. وهو ما يفسر حث "المغيلي" الحاكم على الزهد وترك الفساد والطمع.

أما "ميكافيلي"، فكان تأصيله للسلطة قائم على تحقيق المنافع الدنيوية شديدة البرجماتية. فالحاكم، وفقاً له، لا يتمتع بالفضائل إلا إذا لم يستطع بقدرته على الإبقاء على حكمه. بل، دعى الأمير صراحةً إلى التخلي عن أي خصلة حميدة إذا ما

ظهر للأمير أنها تهدد حكمه.

أضف إلى ذلك، دعا "ميكيافيلي"، في شرحه لطبيعة العلاقة بين الأمير ومواطنيه، إلى السعى لأن يكون خوفه في قلوب الناس أكبر من جبهه له، وتفضيله لتحلي الأمير بالقسوة بدلاً من الطيبة. وذلك لاعتبارات صعوبة أن يكون الحب في قلوب المواطنين أكبر من الخوف مع استتباب الحكم للأمير، وأن القسوة ضرورية خاصة في بداية تأسيس حكم الأمير، وأن اتسامه بالكرم لابد أن يدركه الآخرون وإلا فلا فائدة له، وأن إيذاء البعض القليل من الناس من خلال هب أمواهم وأرضهم - عند دخول الأقاليم الجديدة - لا يؤذ الأمير في شيء؛ فلن يستطيع هؤلاء أن يضرُوا بالأمير.

- الحذر عند "المغيلي" كان شامل للسلوك والصحبة والخوف من الله. فأولاً، كان شديد الاهتمام بتفاصيل الملبس، فالحاكم مهيب

ولابد أن ينعكس ذلك في ملبسه، كما أن دخوله إلى الأماكن التي لا يأمنها لابد أن يقترن بتخفي في ملبسه. أما الكلام، فلا بد أن يكون قليل قدر الإمكان ولا يذيع الأمير سره إلا إلى أقرب الأقربين وحتى الضحك والتشاؤم يكون في أقل الحدود. واهتم "ميكيافيلي" أيضاً بالمظهر من حيث إظهار الكرم والطيبة وإخفاء الشر.

أما الصحبة، فيفصل "المغيلي" في وظائف وخصال المحيطين بالأمير من ناحية، لكن "ميكيافيلي" لم يهتم إلا بمهارة هؤلاء وأطلق عليهم السكرتارية، ولم يفصل في وظائفهم. وتجدد الإشارة إلى أن الصحبة نقطة التقاء بين "المغيلي" و"ميكيافيلي"، حيث أكدوا على أن الناس تحكم على الأمير من خلال صحبته.

وعند تناول القوة الجبرية للسلطة فيما يخص المال العام، نهي "المغيلي" الأمير عن الطمع في أموال المحكومين أو حتى إجبارهم على دفع الزكاة

"ميكيافيلي"، فقد طالب الأمير بالإقامة في الأقاليم الجديدة من أجل استشعار المخاطر قبل أن تتفاقم، وليس خوفاً على سكان الإقليم وحمايتهم.

وبالتالي، فإن كلا "المغيلي" و"ميكيافيلي" قد عنيا بإضفاء الشرعية على السلطة وقبول المحكومين للحاكم. وهو ما يؤكد على ما قدمناه من قبل عن ارتباط مفهوم "السلطة" مع مفاهيم القوة والشرعية في الجزء الأول من الورقة.

وبشكل عام، يمكن الجزم، من خلال قراءة النصين محل البحث، أن الوظيفة المالية للدولة كانت محل تركيز وجهد من "المغيلي" دون "ميكيافيلي". فكما أشرنا من قبل، وباستثناء بعض القضايا الخاصة بكيفية تغطية نفقة دخول أقاليم جديدة أو "شراء" الأقاليم من الحكام القائمين في بعض الأقاليم أو تحذير الأمير من التبذير، لم يتعرض "ميكيافيلي" إلى المسائل المالية. أما

إليه، حتى لو كان أميناً عليها. بل، ألزم الأمير بتصنيف الزكاة إلى خاص وعام وترتيب أولوية للمصالح العامة على تلك الخاصة.

وبالتالي، فقد ألزم "المغيلي" الأمير - من خلال نصحه - على إتباع قواعد معينة في جبي وإنفاق المال العام. وحتى الحالات القليلة والاستثنائية التي أباح فيها جباية المال جبراً من الرعية، أدخل عليها شرط "التأقيت"، أي ألا تستمر وتُعمَم. وهو ما غاب عن "ميكيافيلي" تماماً، بل دعى إلى عكسه في أكثر من موقع.

بيد أن تناول كل منهما لشرعية "السلطة" شهد توافقاً معتبراً. فقد أكد "المغيلي" على أن الحاكم لا بد له أن يلتقي بالمحكومين وألا يترك مهمة التواصل مع المحكومين إلى القضاة أو العاملين، لأن المحكومين قد تكون لهم شكاوهم من موظفي الدولة أنفسهم. كما أكد على ضرورة اهتمام الأمير بعلاقته مع محكوميه. أما

عن تقوى الله والعدل ترتيباً. وهكذا، فإنه قد تبين وجود ثمة اختلاف واضح وجلي بين ما قدمه "المغيلي" و"ميكيافيلي" في إطار تعريف "السلطة" والتأصيل لها، ونقاط اشتراك قليلة جداً تم الإشارة إليها خلال الورقة. كما تبين أن مساحات الاشتراك التي تم التعرف عليها من خلال أجزاء الدراسة بين مفهوم كل من "المغيلي" و"ميكيافيلي" عن السلطة هو خير دليل على أن ما يشهده عالم اليوم من صراع أيديولوجي بين قطبي "صراع الحضارات" و"حوار الثقافات"^(٢١) ينحو نحو القطب الأخير.

حيث طرح العرب أفكار الديمقراطية السياسية قبل قرون من تطبيقها في عالم الغرب الديمقراطي من ناحية، كما تلاقت إسهامات الإسلاميين مع الغربي في نصي "تاج الدين" و"الأمير" في أكثر من بُعد ومحور من ناحية أخرى، برغم

"المغيلي"، فعلى العكس من ذلك، فصلّ في المسألة المالية... من أين تُجَبَى وكيف تصرف، والتحذير من الطمع في المال العام، وعدم تقاضي الحاكم أجراً على بعض المهام التي يمارسها مثل القضاء.

أما القضاء نفسه، فهو أيضاً أحد نقاط تفوق "المغيلي" على "ميكيافيلي"..... إذ تعرض الأول إلى تفاصيل الوظيفة القضائية بدءاً من تحديد العقوبات وفقاً لنوع الجريمة، مروراً بالتحري والتحقيق ووصولاً إلى الفصل في المنازعات القضائية وتنفيذ العقوبات على مستحقيها.

وعلى الوجه الآخر من العملة، لم يتطرق "ميكيافيلي" إلى المهمة القضائية للأمير خلال كتابه "الأمير"... ولعل هذا الغياب يكون مفهوماً في سياق ترك "ميكيافيلي" قيم العدالة والإنصاف جانباً طوال إبداء النصيح للأمير... وذلك بمخالفة "المغيلي" الذي بدأ كتابه كله والجزء الخاص بالسلطة القضائية بالحديث

الاختلاف الشديد في السياقات الحضارية التاريخية، والسياسية، والثقافية التي عاش خلالها كل منهما. ولا يبقى إلا أن نؤكد على أن ثمة حاجة ملحة إلى التوسع في إجراء دراسات في المقارنات الفكرية بين رواد الفكر السياسي المنتمين إلى حضارات العالم المختلفة، مثل هذه الدراسة، وذلك لاعتبارات تتصل بالأساس بضرورة البحث عن المشترك الإنساني والعالمي الذي يتجاوز الحضارات والسياقات المحدودة زمنياً ومكانياً، خاصة في عالم اليوم المتعولم الذي تتقاذف فيه الحضارات الإنسانية باتهامات تتراوح بين الجمود، والتخلف، والمادية المدققة وحتى الاختلاف.

المراجع والمواشم:

- (١) إلياس أنطون، إلياس وإدوارد، أ. إلياس، القاموس العصري، إنكليزي-عربي (مصر: المطبعة العصرية، 1963-1962)، ص. 62.
- (٢) سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، 1990)، ص. 259.
- (3) Rod Hague and others, **Comparative Government & Politics: An Introduction**, 4th edition (UK: Macmillan dist. Lmted), p.10.
- (4) Iain Mclean (ed.), **The Concise Oxford Dictionary of Politics** (UK: Oxford University Press, 1996), p.26.
- (٥) سامي ذبيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 259.
- (٦) المرجع السابق.
- (٧) المرجع السابق، ص. 262.
- (8) Iain Mclean (ed.), op. cit, p.396.
- (٩) لتعريف الشرعية بوصفه قبول للسلطة "إجراءات النظام" "regime's procedures"، انظر المرجع السابق، ص. 281.

(10) Jack C. Plano & Milton Greenberg. **The American Political Dictionary** (USA: Holt, Reinhart & Winston, Inc., 1962), p.2.

(١١) نقلاً عن مقدمة طويلة لكتاب "تاج الدين: فيما يجب على الملوك والسلطين" أخذت من كتاب الابتهاج شرح الدياج، في أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد "المغيلي"، تاج الدين: فيما يجب على الملوك والسلطين (مطبعة دار إحياء الصحف العربية).

(١٢) خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين الجزء الثالث (مصر: المطبعة العربية، 1928-1347)، باب الميم.

(١٣) أمين الطيبي، "مراجعة كتاب أجوبة "المغيلي" عن أسئلة الحاج آسكيا"، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الثالث، 1986م، طرابلس ليبيا، ص.337. نقلاً عن إبراهيم البيروني غانم، مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، دليل عملي لإعداد البحوث ومهارات عرضها في الندوات العلمية (مصر: مكتبة الشروق الدولية، يناير ٢٠٠٨)، ص.ص. 156-157.

(١٤) المرجع السابق، ص.157

(١٥) من أجل نظرة مفصلة عن تاريخ "ميكيافيلي" الدبلوماسي الموقع التالي:

<http://www.ctbw.com/lnbman.htm>

(١٦) من موقع بريتاينكا الموسوعة الإلكترونية على:

<http://www.philosophypages.com/ph/macv.htm>

(17) Nicolo Machiavelli, *The Prince* (W.K. Marriot, trans.), *The Original Version of This text was rendered into HTML by John Roland of the Constitution Society at:* <http://constitution.org>

(١٨) للاطلاع على فهم "توماس هوبس" للدولة وأهميتها لحياة الجماعات الإنسانية، انظر موسوعة الفلسفة الإلكترونية على:

Thomas Hobbes (1588-1679) *Moral and Political Philosophy*, at: <http://www.iep.utm.edu/h/hobmoral.htm>

(١٩) من أهم إصدارات "بيرديو" في هذا المجال هو كتابه "نبل الدولة"، من أجل موجز عن

محتوى هذا الكتاب، انظر:

Pierre Bourdieu Translated by Laretta C. Clough, **The State Nobility: Elite Schools in the Field of Power** (Stanford University Press, 2008).

(٢٠) لعل من أهم كتابات "تورين" في هذا المجال:

Alain Touraine, *La conscience ouvrière* (Paris: Seuil, 1966); Alain Touraine, *Le Pays contre l'état* (Paris: Seuil, 1981a).

(٢١) لتناول أبعاد مهمة في تلك القضية، اقرأ: سمير مرقص، "حوار الحضارات.... ثلاث رؤى غربية"، إسلام أون لاين، 16-6-2004 على:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/06/article08.shtml>